المبحث الثانى

أهم احتياجات المناطق العشوائية ومشكلاتها

مقدمـــة:

تعد الاحتياجات الإنسانية بمثابة المحرك الأساسي للأنشطة الاقتصادية ويتوقف مدى تشبعها على المستوى الاقتصادى للفرد والمجتمع، ومن ثم تبدو الأهمية فى التعرف على الاحتياجات وتحديدها حيث يتوقف نجاح التخطيط أو فشله على مدى دقة تحديد الاحتياجات التى تعبر عن الاحتياجات الفعلية الواقعية للجماهير. كما أن تحديد الاحتياجات وترتيب أولوياتها يفيد فى التوزيع الدقيق للتمويل المتاح حيث يمكن خفض مخصصات بعض البرامج لعدم حاجة المجتمع إليها والتوسع فى برامج جديدة أو تطوير البرامج القائمة أو تدعيمها نظراً لحاجة المجتمع الحالية والمستقبلية لها.

وتعرف الاحتياجات بأنها هى شعور بالحرمان مع معرفة الوسيلة القادرة على القضاء على هذا الشعور ومن ثم يمكن إشباعها، والاحتياجات الإنسانية على ذلك النحو هى المحرك الأساسى للنشاط الاقتصادى، والتفسير النهائى للنشاط الاقتصادى هو إشباع الاحتياجات الإنسانية [١].

وتعرف أيضاً على أنها حالة من عدم التوازن يشعر بها الفرد أو الجماعة نتيجة الإحساس بالرغبة فى إنجاز هدف معين، وهذا يحتاج بدوره إلى توافر ظروف وإمكانات معينة[٢]. كما يمكن أن تعرف على أنها حالة من التوتر أو عدم الإشباع يشعر بها فرد معين وتدفعه إلى التصرف تجاه الهدف الذى يعتقد أنه سوف يحقق له الإشباع [٣]. وفى حالة

١- حاتم البيلاوى: أصول علم الاقتصاد، (الإسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٧٤)، ص ٢٤.

٢- الفاروق إبراهيم بسيونى، عائدات الهجرة الريفية للخارج وعلاقتها بإشباع الاحتياجات الأساسية، المؤتمر العلمى الثانى، لكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، القاهرة، ١٠-١١ ديسمبر ١٩٨٨، ص ٤٦٧.

3-Theodorson, G. A. and Thodorson, A.G., A Modern Dictionnary of Sociology, Harper and Row Publishers, Inc., New York, 1969, p. 272.

توافر هذا الشيء والحصول عليه يتحقق الإشباع والارتياح وبذلك تصبح الحاجة من الأشياء الضرورية [١].

ومما لاشك فيه أن هذه الاحتياجات هى من أسس مشاكل التكيف الاجتماعى إذ أن إشباعها شرط جوهرى للتوافق الاجتماعى بين الفرد والمجتمع وذلك فى إطار الشرعية الاجتماعية والسنن المتعارف عليها اجتماعياً [٢].

فقد أشارت الدراسات إلى أن انخفاض مستوى إشباع الاحتياجات الأساسية يؤثر سلبيا فى مستوى الانتماء لدى الأفراد، فيتأثر مستوى الانتماء بانخفاض الدخل وارتفاع الأسعار وأزمة الإسكان والمواصلات، ومن ثم يرتفع بارتفاع الرعاية المقدمة للأفراد[٣].

ولتحديد الاحتياجات المجتمعية يمكن الرجوع إلى النظم الاجتماعية التى تقوم فى المجتمع. فكل نظام اجتماعى يقوم أساساً حول إشباع حاجة أو مجموعة من الحاجات الاجتماعية الأساسية للإنسان. والأحياء المتخلفة لها من الحاجات والمشكلات ما يميزها عن غيرها من الأحياء الراقية والتى يمكن تقسيمها إلى:

- احتياجات بيولوجية: تتمثل فى إشباع الحاجة إلى الغذاء والكساء والجنس والمسكن.
- احتياجات صحية: وتتمثل فى الحاجة إلى وجود المستشفيات والعيادات وأوجه الرعاية الصحية المختلفة، المساكن الصحية، الإضاءة والمجارى والأمن الغذائى، النظافة العامة، التوعية الصحية وتنظيم الأسرة.

١- حامد زهران، علم نفس النمو، ط٤، (القاهرة، عالم الكتب، ١٩٧٧)، ص ٦٧.
٢- إسماعيل عبد البارى، الوعى التخطيطى، ط ١، (القاهرة، دار المعارف، ١٩٨١) ، ص ٣٠.
3-Downs, J., 1986: The relationship of need for affiliation and social activity to life satisfication of older persons. Diss. Abst., 46, 8A.

obeikandi.com

- احتياجات اجتماعية: وتتمثل فى الحاجة إلى التوجيه والرعاية الوالدية،و وجود مؤسسات لرعاية الأسرة والطفولة، وتقوية الروابط بين السكان، والشعور بالولاء والانتماء للمجتمع، الحاجة إلى المشاركة فى تنمية المجتمع المحلى، وعمليات صنع القرار وحق تقرير المصير، الحاجة إلى التقدير الشخصى والعاطفة والاستقلال، الحاجة إلى التغير الاجتماعى والرقى إلى المستويات العليا، الحاجة إلى الامتثال للمعايير والقيم الدينية والخلقية، ولتعلم المعايير السلوكية.
- احتياجات اقتصادية: وتتمثل فى الحاجة إلى رفع مستوى المعيشة، والوصول بها إلى مستوى مناسب، والحاجة إلى العمل والإنتاج والاستهلاك.
- احتياجات نفسية: وتتمثل فى الحاجة إلى الشعور بالأمن والطمأنينة والراحة النفسية، والشعور بالأمان الاقتصادى، والحاجة إلى التحصيل والنجاح.
- احتياجات ثقافية: وتتمثل فى الحاجة إلى وجود المدارس وفصول محو الأمية المتاحف، وأماكن المحاضرات والندوات.
- احتياجات ترويحية: وتتمثل فى الحاجة إلى وجود الحدائق العامة، والملاعب فى أماكن معينة بأركان الأحياء المتخلفة، وشغل أوقات الفراغ.

ويرى البعض أن عدم مقابلة تلك الاحتياجات يؤدى إلى ظهور المشكلات والتى يمكن تصنيفها فى الأتي [1]:

- مشكلات أساسية: مثل عدم كفاية الخدمات الموجودة بحيث أنها لا تقابل حاجات كل أفراد المجتمع.

١- عبد المنعم شوقى، مرجع سابق، ص ص ١٤٧-١٤٩.

- مشكلات تنظيمية: بمعنى وجود الخدمات فعلاً ولكن بغير تنظيم مما يجعلها لا تقابل حاجات سكان المجتمع.
- مشكلات مرضية: ومن أمثلتها الإجرام والسرقة والتسول والبغاء والبطالة وانحراف الأحداث.
- مشكلات مجتمعية: مثل تفكك الروابط والعلاقات الاجتماعية وعدم اكتراث المواطنين بمشكلات مجتمعهم.
- مشكلات عمرانية: وتختص بمشكلات الإسكان والمياه والمجارى.
- مشكلات تعليمية: وتختص بالتعليم والأمية.
- مشكلات النقل والمواصلات والاتصالات: حيث قلة المواصلات وبدائيتها وانخفاض نسبة أجهزة الاتصال بصفة عامة وانعدام أجهزة الاتصال الحديث.

وفيما يلى نستعرض بعض هذه المشكلات :

بعض المشكلات الاجتماعية لمهمشى الحضر فى مصر (ساكنى المناطق العشوائية).

المشكلة السكانية:

تعد المشكلة السكانية واحدة من أهم المشكلات التى تواجه دول العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة، فقد أصبحت حقيقة لا يمكن تجاهلها فى عالمنا المعاصر حيث ارتفعت معدلات تزايد السكان فى العالم ليتجاوز ألف مليون نسمة فى أوائل القرن التاسع عشر، ثم إلى ألفى مليون نسمة فى أوائل القرن الحالى، وقد بلغ حوالى ثلاثة آلاف مليون نسمة فى منتصف هذا القرن، ومن المتوقع أن يصل سكان العالم فى عام ٢٠٢٥ إلى ٨,٥ مليار نسمة [١].

١- راؤول أورزوا، البعد السكانى، مجلة رسالة اليونسكو، يناير ١٩٩٢، ص١٠.

وتلك المشكلة هى من أخطر المشاكل التى يواجهها العالم اليوم، ومصدر القلق يرجع إلى الاحتياجات المتزايدة التى يتسبب فيها نمو السكان فى البلاد النامية والتى لا تساوى الزيادة فى القدرة الإنتاجية التى تكفى لرفع أو حتى الحفاظ على مستويات المعيشة المنخفضة للسكان فى هذه البلاد، فقد أدى هذا إلى اعتبار الانفجار السكانى من أكبر معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى كثير من الدول النامية وفى مقدمتها مصر، حيث يزداد عدد السكان زيادة مطردة فى الوقت الذى لا تزيد فيه الموارد المثمرة بنفس المعدل فى زيادة السكان.

والمشكلة السكانية لها وجهان، يتوقف ظهور كل منهما على حسب طبيعة البلاد وموقعها، فزيادة عدد السكان قد تكون سبباً من أسباب التخلف حيث تعد معوقا من معوقات التنمية والتقدم كما هو الحال عندنا فى مصر وفى الهند ، كما أن قلة السكان قد تكون سبباً من أسباب التخلف.

ويتوقف الحجم لسكان المجتمع قياسا إلى موارده المتاحة ويستفيد المجتمع من الاستمرار فى تزايد السكان طالما أن عددهم لم يصل إلى الحجم الأمثل [1] علما بأن هذا الحجم لا يتحدد بصفة نهائية فى مستوى معين وإنما يتغير تبعا لتطور الحياة الاقتصادية فى المجتمع أى تغير العادات وأنماط الاستهلاك والأساليب التكنولوجية، وكمية الموارد المتاحة للاستغلال.

وهنا تظهر لنا أهمية نظرية الحجم الأمثل للسكان بوصفها مقياس نتعرف بواسطته على درجة الضغط السكانى، فالحجم الأمثل للسكان - من وجهة النظر الاقتصادية - هو العدد الذى يسمح بأقصى عائد فردى فى ظروف اقتصادية وفنية معينة[2].

١- محمد عباس، مرجع سابق، ص ص ٢٤٥-٢٤٦.
٢- عيسى موسى الشاعر، مفهوم الحجم الأمثل للسكان مع إشارة خاصة لدولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٢٥، عدد١، ربيع ١٩٩٧، ص ٩٥.

وتشير الدراسات إلى أن غالبية سكان المناطق العشوائية - موضع الدراسة - يميلون إلى زيادة حجم الأسرة دون مراعاة لظروفهم الاقتصادية وذلك لانخفاض مستواهم الاجتماعى والاقتصادى وانتمائهم إلى ثقافات فرعية وفدوا بها من مجتمعات ريفية تشجع على زيادة حجم الأسرة وتعلى قيم الإنجاب [١].

ففى هذه المناطق لا ينظر للإنجاب على أنه مجرد رغبة فى الأطفال فقط وإنما ينظر إليه من نواحى اقتصادية، حيث إن الأبناء يساهمون بعملهم فى زيادة دخل الأسرة وينظر إليهم الآباء على أنهم ضمانة ضد المرض والشيخوخة، فهم السند الذى يلجأون إليه فى حالة كبر سنهم وعدم قدرتهم على العمل والكسب حيث لا دخل ثابت ولا معاش يرجى انتظاره، والبعض يرى أن الأبناء هم مصدر لدخل الأسرة، كلما ازداد عددهم كلما تحسن الوضع الاقتصادى للأسرة [٢]، كما أن التنشئة الاجتماعية للأبناء فى المجتمعات المتخلفة لا تضع أعباء كبيرة على كاهل الوالدين، بل على العكس من ذلك، فإنه من يتسرب منهم من التعليم يعد مورداً للرزق ووسيلة للكسب وقيمة اقتصادية لدى بعض الأسر.

وتؤدى بعض القيم الاجتماعية دورا هاما فى ازدياد حجم الأسرة بين سكان المناطق العشوائية، فقد يولى البعض للأسرة كبيرة الحجم أهمية بالغة اعتقادا منهم بأنها قد تضفى عليهم بمكانة اجتماعية مرتفعة [٣]، حيث يعتقد البعض أن فى كثرة عدد الأبناء عزوة وقوة للأسرة أو العائلة.

وإلى جانب ذلك هناك ما يتصل اجتماعيا بحياة المصرى نفسه، وطرق معيشته وعقائده وأفكاره التى تهيمن عليه فنظرة الأسرة فى المناطق العشوائية إلى الأطفال على

١- نجاح أحمد أبو زيد، العلاقة بين حجم الأسرة والتعليم والمستوى الاجتماعي والاقتصادي : دراسة ميدانية بمحافظة أسوان ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية بأسوان، جامعة أسيوط ، ١٩٩٢.

2- Ridker, R.G., 1976: "Population and development: The search for selective interventions", U.S.A., The Johns Hopkins University press, p. 7.

3- Jacobson, W. J., 1979: "Population Education: A knowledge Base", New York, Teachers College Columbia University, p. 99.

أنهم يعينون الأهل عند الحاجة إنما يؤدى بهم باستمرار إلى رفع معدلات الإنجاب. كما ينزع الوالدين [1] إلى إنجاب المزيد من الأطفال، أملين فى أن يكون فى هذه الزيادة تعويض عن أبنائهم الذين تحصدهم الأمراض وسوء التغذية.

وإلى جانب كل ما تقدم من عوامل ثقافية واجتماعية، يبقى الوازع الدينى فمبدأ تنظيم الأسرة والنسل قد لفظه كثير من الناس لعدم وجود رؤيا دينية واضحة فيه، حيث انقسم رجال الدين ما بين مؤيد ومعارض، فاعتقد العامة بأنه يتعارض مع الدين، وتتفق الدولة مع مسايرة ما ترتضيه من فكر، وتغض النظر عن طرح مثل هذه الأمور فى ندوة فقهية عامة، تجاوزاً للرأى الواحد الذى لا يقره الدين الحنيف.

ومن الجدير بالذكر أن فهم المشكلة السكانية فى مصر ووضع الحلول لها لا يتوقف فقط على البعد الاقتصادى والبعد الاجتماعى فى عملية التنمية، وإنما هناك البعد الثقافى فيعد التعليم من أهم العوامل الثقافية التى تؤثر فى الأنماط السلوكية لدى الأفراد وعلاقاتهم الاجتماعية بعضهم ببعض سواء فى داخل الأسرة أو على مستوى المجتمع ككل فهناك علاقة وثيقة بين التعليم وحجم الأسرة، حيث تلعب العوامل الثقافية دورا بارزا فى ارتفاع معدلات المواليد، فوضع المرأة المتدنى والمرتبط عادة بالفقر، يحرمها فى الغالب من فرص التعليم، وبالتالى يحد من قدرتها على اتخاذ القرار المتعلق بعدد الأطفال الذين تود إنجابهم، ويقصر وظيفتها فى الحياة على مجرد الإنجاب، وكثير من الأميات لا يعرفن ولا يدركن أن الزيادة السريعة فى السكان تعوق التنمية.

ويمكن القول إن التعليم بصفة عامة وتعليم الفتاة بصفة خاصة، قد لعب دوراً هاماً فى إقناع المرأة بضرورة تنظيم الأسرة والحد من ارتفاع الخصوبة السكانية، حيث يكون لدى المتعلمين استبصار بما يترتب من آثار سلبية على زيادة حجم الأسرة، لذا فإنه ينبغى

1- UNICEF, 1994: Children population and development. International Conference of population and development, August, 1994. United Nations Children's Fund, New York, p.2.

الاهتمام بمواجهة الأمية خصوصا بين الفتيات وذلك بتعديل الخطط فى برامج محو الأمية الحالية حيث نتائجها لا تكاد تذكر وتمنح شهادات فقط من أجل الحصول على فرص عمل دون الاستفادة بالمضمون. ولا يقصد بالأمية هنا الأمية الأبجدية فقط وإنما الجهل بالنواحى الثقافية والاجتماعية والقانونية والسياسية وغيرها، فالجهود الرامية إلى وضع برامج تعليمية فى إطار محو الأمية الأبجدية دون غيرها، إنما هو إسهام وجهود عرجاء تحتاج إلى المزيد من النظرة الشمولية.

وحالة المجتمع المصرى تشير إلى تزايد السكان بمعدل مرتفع مما يكون له تأثيره كمعوق من معوقات التنمية، حيث يؤدى إلى ارتفاع نسبة الأفراد من فئات السن المنخفضة "أقل من ١٥ سنة" وهى الفئات غير المنتجة والتى تمثل عبئا على المجتمع، فهم يستهلكون ولا يساهمون بنصيب فى الإنتاج، فتظل مشكلة التزايد السكانى هى أخطر العقبات التى تواجه المجتمع المصرى فى انطلاقته نحو رفع مستويات التنمية [١].

إن العمل على إبطاء النمو السكانى هو أحد الجوانب الأساسية فى تخطيط التنمية وخاصة فى بعض الدول التى تعانى من ارتفاع معدلات النمو السكانى بها بما يفوق مواردها الاقتصادية، ولما كان ذلك يبدأ من الأسرة، فإن تحقيق الأسرة الصغيرة يظل هدفاً هاماً من الأهداف القومية والفردية بها، شأنه فى ذلك شأن التغذية والصحة والتعليم [٢] ولن يتحقق ذلك إلا فى شرائح اجتماعية محدودة لها خصائصها المتميزة اجتماعيا وتعليمياً واقتصاديا.

ومن هذا المنطلق يمكن للتنمية الاجتماعية أن تقوم بدور أساسى وهام فى محاربة العادات والتقاليد البالية فى المجتمعات الحضرية المتخلفة وخاصة عادة الزواج المبكر والعادات التى تزكى الميل إلى الإنجاب عموماً وإلى إنجاب الذكور بالذات، ويمكنها أن

١- محمد عباس، مرجع سابق، ص ٢٤٦.

٢- أرين.ب.تويبر، النمو السكانى فى المناطق النامية، مقال فى الأزمة السكانية، ترجمة: حنا رزق، راشد البراوى (الإسكندرية، المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٠)، ص ٤٧.

تقوم بذلك من خلال الوسائل السمعية والبصرية المختلفة والتوعية المباشرة للسيدات والذكور وإقامة الندوات وخاصة من خلال المدخل الدينى.

كما يمكن لها أن تقوم بدور وقائى فى هذا المجال من خلال: التوعية بين المواطنين عن مميزات الأسرة الصغيرة والأساليب الحديثة لتنظيم الأسرة، عقد الندوات التى يشترك فيها المتخصصون من رجال الطب والدين والخدمة الاجتماعية والزوجات والأزواج لمناقشة موضوع تنظيم الأسرة.

ومن أهم المخاطر الاجتماعية الناتجة عن ارتفاع معدلات التكدس السكانى فى المناطق العشوائية هى تدنى المستوى الأخلاقى لسكانها، فمفهوم الحياة بين سكان الشقق العادية يختلف دون شك عن مفهومه لدى سكان الغرفة الواحدة فإن ما يعد سلوكا مخالفاً للحياة والأدب فى الأسرة العادية، لا يعد كذلك بين هؤلاء البشر حيث لا يوجد لديهم الإحساس والشعور بالخصوصية [١].

وغالباً ما يتبع الزيادة السكانية زيادة فى معدل الانحراف والجريمة وانتشار أنماط مختلفة منها فى المجتمع وذلك من خلال احتكاك بعض الصغار بغيرهم ممن يمارسون الجريمة والانحراف ولا يهتمون بأن سلوكهم هذا يخالف قيم ومعايير المجتمع [٢].

وتسهم معدلات النمو السكانى العالية فى انتشار الفقر، حيث تؤدى إلى انخفاض الأجور وتشتيت المكتسبات الاقتصادية، ويزداد عدد الناس المحرومين من ملكية الأرض نتيجة لتقسيم الأراضى الموروثة بين عدد أكبر من الناس، ولا يقف الأمر عند ذلك فحسب بل يطال الخدمات الاجتماعية بالمدارس والمراكز الصحية وعيادات تنظيم الأسرة ومرافق

١- دعد محمد فؤاد، مرجع سابق، ص ١٣.

2- Zito,G.V.,1979:"population and its problems", New York Human Sciences Press. p. 145

المياه والصرف الصحى، التى تصبح عاجزة عن تغطية هذا الكم البشرى الهائل بشكل صحيح [١].

ويترتب على الزيادة السكانية، تعقد شبكات المواصلات، ونمو الأحياء المتخلفة ويصاحبها هجرة ريفية - حضرية واسعة النطاق، وما ينتج عن ذلك من مشاكل ذات صلة بتدهور الهياكل الأساسية للمدن، وزيادة التلوث البيئى.

إذ إن من شأن الفقر واطراد النمو السكانى أن يسهما فى التدهور البيئى، فالفقراء الذين يجدون أنفسهم عاجزين عن تلبية احتياجاتهم المباشرة، يفضلون الاستغلال قصير الأجل للبيئة، على حمايتها على المدى البعيد، وفى كل الأحوال فهم يفتقرون إلى المعرفة بقضايا البيئة وبالعواقب طويلة الأمد لأعمالهم هذه [٢].

وتبين أن الأسرة كبيرة الحجم والتى تعانى من ضعف فى الحالة الاقتصادية يقل طموح أفرادها فى تحقيق حراك اجتماعى صاعد [٣]، ويقل عدد المتفوقين بين الأبناء المقيمين بالمناطق العشوائية، وذلك لارتفاع حجم الأسرة وانخفاض المستوى الاجتماعى والاقتصادى للسكان فى تلك المناطق، وعدم قدرة أرباب الأسر على توفير المصروفات والاحتياجات الدراسية اللازمة للأبناء، كما أن هناك علاقة بين الأسرة كبيرة الحجم واستخدام الوالدين لأسلوب القسوة فى تنشئة الأبناء [٤].

ومن الآثار السلبية الناجمة عن المشكلة السكانية أيضا ما تقوم به الحكومات من توجيه نسبة عالية من ثروتها إلى توفير أكثر الخدمات الأساسية لزوماً، مثل الرعاية

1- UNICEF, 1994: Children population and development. International Conference of population and development, op. cit., p.2

2- Ibid, p.2.

٣- محمود السيد سلطان،دراسات في التربية والمجتمع،ج١،ط٣،(القاهرة،دار المعارف،١٩٧٩) ص١٩٧.

٤- بثينة عبد القادر السراد، الهجرة الداخلية لمدينة مراكش وأثرها على الأسرة والتنشئة الاجتماعية، رسالة ماجستير قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس ١٩٨٧.

الصحية والاجتماعية والتعليمية بدلاً من استخدامها كرأسمال لمزيد من التنمية الاقتصادية.

مما يعوق النمو الاقتصادى، حيث يتم التركيز على الصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعات الثقيلة لمقابلة احتياجات الجماهير مما يؤدى إلى نقص واضح فى إمكانيات التصنيع والنمو الاقتصادى من ناحية، ومن ناحية أخرى استمرار اعتماد الدولة على غيرها فى مجال المنتجات الهامة اللازمة للبناء الاقتصادى، كما تكثر الاضطرابات داخل طبقات متوسطى العمر الذين يكونون أفراداً منتجين بلا عمل، مما يؤدى إلى استمرار البطالة واتساع الجرائم، والتحرك الدائم للسكان من منطقة إلى أخرى طلباً لغرض أحسن فى الحياة مما يؤدى إلى عدم استقرار المجتمع واضطرابه المستمر.

وبذلك تلقى مشكلة الزيادة السكانية عبئاً ثقيلاً على عاتق التربية حيث يتطلب منها إحداث معدلات تنمية اقتصادية مرتفعة ومتزايدة بصفة مستمرة، مواجهة المشكلات الناجمة عن الزيادة السكانية، والتى تشكل خطراً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضع الحلول العاجلة نحو مواجهة المشكلة ذاتها والعمل على توفير الفرص التعليمية والثقافية والصحية وزيادة العاملين بالقطاعات المختلفة وإعداد الندوات والدورات الخاصة بتدريبهم وزيادة كفاءاتهم بصفة مستمرة. ومن ثم تتضح أهمية الدقة فى الإحصاءات السكانية وأهمية توافرها فى التخطيط للتربية. وهنا تظهر أهمية أن يراعى التخطيط التربوى تنمية إمكانات كافة الأفراد ومواهبهم لكى يسهموا فى خلق وبناء القواعد التكنولوجية والاقتصادية لمواجهة أى مطالب للمجتمع بسبب التزايد السكانى. فالتخطيط المتدنى يجعل السكان عبئاً اقتصادياً بدلاً من تحويل كثرة السكان إلى ميزة اقتصادية واجتماعية وعسكرية تعطى للدولة وزنا بين دول العالم المعاصر.

ولمواجهة المشكلة السكانية فقد تبنت مصر اتجاهين أساسيين للحد من الزيادة السكانية وهما الاتجاه نحو تنظيم الأسرة والاتجاه التنموى، وذلك منذ الستينات فى القرن الماضى، بقصد إحداث توازن بين عمليات التنمية والنمو السكانى.

فقد تم إنشاء المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة فى عام ١٩٦٥ [١]، وكان بداية العمل الفعلى للبرنامج القومى لتنظيم الأسرة، الذى يمكن اعتباره أول سياسة سكانية قومية فى مصر، ركزت على معالجة بعد واحد من أبعاد المشكلة السكانية، وهو بعد النمو السكانى من خلال استخدام المدخل الصحى القائم على إتاحة وسائل تنظيم الأسرة مع استخدام أساليب الإعلام والاتصال للترويج لها.

وفى عام ١٩٧٣[٢] بدأت المرحلة الأولى التى أطلق عليها "المدخل الاجتماعى الاقتصادى لتخفيض الإنجاب" والتى صدرت أيضاً عن المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان، وأكدت على الدور الفعال والمتميز للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية فى هذا الصدد، وقد حددت تلك السياسة تسع عوامل رأت أن معالجتها معاً فى آن واحد تؤدى إلى إحداث تأثير واضح على الإنجاب وتتمثل تلك العوامل فى: رفع المستوى الاجتماعى والاقتصادى للأسرة، التعليم، تشغيل المرأة، الميكنة الزراعية، تصنيع الريف، خفض معدلات الوفيات، الضمان الاجتماعى، الإعلام والتوعية، وتوفير الخدمات متضمنة خدمات تنظيم الأسرة.

وفى عام ١٩٧٥[٣] أعلنت المرحلة الثانية وهى المرحلة التى أطلق عليها "المدخل التنموى لمواجهة المشكلة السكانية فى مصر"،وقد جاءت هذه المرحلة كتطوير للمرحلة

١- نبيل عبدالفتاح، مصر ومواجهة المشكلة السكانية، الأهرام الاقتصادى، العدد ١٠٦٥، ١٢ يونيه ١٩٨٩، ص ٣٨

٢- عبد الرحيم عمران، سكان العالم العربى: حاضراً ومستقبلاً، (نيويورك، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ١٩٨٨)، ص ٣٥٩-٣٦٠.

٣- إبراهيم محرم، ٣ أبعاد أساسية للمشكلة السكانية: العدد والخصائص والتوزيع"، القاهرة المركز العربى للدراسات الإعلامية، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٣٠، يناير-مارس ١٩٨٣ ص ٢١.

السابقة بقصد زيادة الوعى لإمكان تخفيض معدلات النمو السكانى والفهم الأفضل للعلاقات المتبادلة بين السكان والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

وفى هذه المرحلة عرفت المشكلة السكانية فى مصر من خلال أبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة، حيث البعد العددى متمثلاً فى ارتفاع معدل النمو السكانى ويتمثل البعد الثانى فى النظر إلى التوزيع السكانى غير المتكافئ، ويركز البعد الثالث على الخصائص السكانية غير الملائمة، والتى تتمثل فى صفات السكان الصحية والثقافية والاجتماعية. وهذا الاتجاه[١] أخذت به استراتيجية التنمية القومية فى مصر فى الفترة من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٨٢.

ففى ديسمبر ١٩٨٠[٢] أصدر المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان، إطار الاستراتيجية القومية للسكان والموارد البشرية وبرنامج تنظيم الأسرة. وفى عام ١٩٨٥[٣] تغيرت الاستراتيجية الخاصة بالسكان وتنظيم الأسرة وساد الاتجاه نحو إعادة التركيز على تنظيم الأسرة فى إطار التنمية الشاملة مع تكثيف العمل الإعلامى.

وعلى الرغم من جهود مصر تلك الخاصة بالسكان وتنظيم الأسرة والاهتمام بتلك السياسات وممارستها منذ منتصف الستينات إلا أن معدلات التنمية مازالت متأخرة إلى حد كبير عن المعدلات العالمية، ومن ثم يمكن القول بأن برامج الأسرة وحدها لا يمكن أن تحقق أساسيات تحسين نوعية الحياة الإنسانية، كما إن جهود التنمية وحدها لا تبطئ الزيادة السكانية، حيث إن الإنجازات اللازمة للوصول إلى مستوى النمو المرغوب فيه، من خلال المجال التنموى، هى من الضخامة بحيث يصعب تحقيقها فى الفترة الزمنية المرغوب فيها تخفيض معدلات الإنجاب [٤]. فجهود التنمية الشاملة يجب أن تتم جنباً إلى

١- نبيل عبدالفتاح، مرجع سابق، ص ٣٩.
٢- المرجع السابق، ص ٩١.
٣- عبد الرحيم عمران، مرجع سابق، ص ٣٦١.
٤- المرجع السابق، ص ٢٢١.

جنب مع جهود الحد من الزيادة السكانية بما يحقق الحجم الأمثل للسكان، سواء كان ذلك على مستوى المجتمع بصفة عامة أو الأسرة بصفة خاصة.

ويهدف الاتجاه التنموى كحل آخر من الحلول المقدمة لمواجهة مشكلة التضخم السكانى إلى تحقيق تغيرات فى البيئة الاجتماعية، حيث أن التغير الاجتماعى وعلى نطاق واسع يمكن أن يحقق تغير ديموجرافى جوهرى[١]، ويرى أنصار هذا الاتجاه ضرورة حل المشكلة السكانية من خلال تبنى خطة للتنمية تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعى وزيادة الاستثمار الصناعى وتنويعه، والعمل على تحسين مستوى المعيشة والاهتمام بالتعليم[٢]، أى أن حل تلك المشكلة يكمن فى التنمية الشاملة للمجتمع التى تهدف إلى خلق الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتسقة مع معدلات الإنجاب المنخفض، والقضاء على أسباب سوء التوزيع الجغرافى للسكان، وذلك بتنمية المناطق الريفية والصحراوية والعمل على تدعيم الخصائص السكانية التى تؤدى إلى تحويل الموارد البشرية إلى طاقة إنتاجية تتميز بالكفاءة[٣] ويهدف هذا الاتجاه إلى التحكم الواعى فى حجم وتركيب ومعدل نمو الجماعة، وذلك للوصول إلى تحسين نوعية الحياة لإشباع حاجات الناس بغير شح، وتحقيق التقدم الاقتصادى، والعمل على استمرار الحياة[٤].

ويرى كارل ماركس [٥]أن التنمية وملكية الدولة لوسائل الإنتاج وعدالة توزيع الدخل هى الأسلوب الأفضل لاستيعاب النمو السكانى وتوظيفه لصالح تحقيق المزيد من الإنتاج والتقدم.

١- سامية محمد فهمى وآخرون، مرجع سابق، ص ص ١٧٤-١٧٦.
٢- راؤول أورزوا، مرجع سابق، ص ١٠.
٣- أحمد عبد الفتاح، التنمية والمشكلة السكانية فى جمهورية مصر العربية، مقال فى السكان والصحة والتنمية فى البلاد العربية، مجموعة وثائق مؤتمر الخبراء العرب، الإسكندرية، ٣-٨ يناير ١٩٧٦، ص ٥٧٢.
٤- سامية محمد فهمى وآخرون، مرجع سابق، ص ص ١٧٤، ١٧٥.
٥- مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية، السياسات السكانية فى الوطن العربى، ط١ (عمان/الأردن ١٩٩٢)، ص ٣٧.

وخلاصة يمكن القول بأن الانفجار الحضرى يستتبعه بالضرورة زيادة كمية فى المطالب والاحتياجات الطبيعية والمادية والتغيرات فى كثير من المجالات كالإسكان والتشييد والطرق والمواصلات والخدمات المختلفة، إلا أن العجز فى تلبية تلك المطالب والقصور فى المجالات المختلفة ينجم عنهما العديد من المشكلات التى تؤثر على نمو الأفراد ونمط حياتهم وسلوكهم اتجاه بعضهم البعض واتجاه المجتمع الأم، الأمر الذى يستوجب دراسة واقع مشكلات المجتمع الحضرى ومعوقات نموه الطبيعى والتقدمى.

المشكلة الإسكانية:

يعد السكن أو المأوى من أهم المشاكل الحيوية التى تواجه التنمية فى دول العالم النامى بوجه عام، والتنمية الحضرية بوجه خاص، فيكون العجز فى مواجهة أزمة الإسكان باعثاً نحو قيام العشوائيات الحضرية من منطلق المسكن أو المأوى. ولكن المشكلة لا ينظر إليها فى بعدها المنفرد القائم على توفير السكن، وإنما تصبح المشكلة بعد ذلك أكثر تعقيدا وتشابكا فى أبعاد كثيرة اقتصادية واجتماعية وثقافية.

ففى مصر أدت المشكلات العمرانية إلى ظهور مشكلات خطيرة، تمثلت فى انتشار المناطق العشوائية وبدائية المرافق أو غيابها، مثل مصادر المياه النقية أو نظام صرف صحى أو تيار كهربائى وغير ذلك، بالإضافة إلى تهالك المبانى وسوء الإضاءة والتهوية وتراكم القاذورات والقمامة وغير ذلك سواء كان هذا فى الأحياء القديمة أو بعض الأحياء الحديثة.

بالإضافة إلى ما ينجم عن تلك المشكلات من مشكلات أخرى ثانوية تعوق فيما تتطلبه من إمكانيات جهود التنمية مثل ما يتم من هدم وإزالة وترميم وكوارث ناشئة عن سوء الإنشاءات ونقص الوعى بصفة عامة مثل انهيارات المنازل والحرائق والتلوث البيئى.

وبالرغم من الجهود التى تبذلها الدولة لمواجهة المشكلات العمرانية، إلا أنها تراجعت فى فترة السبعينات وحتى الآن بسبب استفحال الأزمة الاقتصادية مما ترتب عليه وجود أزمة واضحة فى مجال الإسكان حيث أن سوق الإسكان فى تلك المدن أصابته هزات عنيفة فى السنوات الأخيرة تحت وطأة [١] المضاربة على الأرض ودخول الاستثمار الأجنبى فى هذا المجال، وارتفاع أسعار مواد البناء، وعدم وفاء الوحدات السكنية المتاحة لحاجات الأفراد والأسر سواء من ناحية إعدادهم المتزايدة أو متطلباتهم الضرورية.

ولبيان مدى ضخامة حجم الإسكان العشوائى، تشير نتائج الإحصاء السكانى [٢] أن حوالى مليونين ونصف المليون وحدة سكنية تم تشييدها فقط فى الفترة بين عامى ١٩٦٠ ١٩٨٣، وأن هذه الوحدات لم يقم ببنائها القطاع العام، كما لم تسجل للقطاع الخاص أى لم يصدر لها تراخيص، إذ أن أصحابها لم يحصلوا على تراخيص بناء لإقامة هذه الوحدات وبمعنى أخر يساهم قطاع الإسكان العشوائى فى توفير وحدات إسكان مثلت مجموع وحداته حوالى ٧٠٪ من إجمالى الوحدات السكنية المطروحة فى السوق من قبل القطاع الخاص فى هذه الفترة.

ولما كانت المناطق العشوائية تعد من المناطق المهملة نسبياً، حيث ينقصها بعض المرافق، ويتدنى فيها متوسط دخل الفرد، وترتفع فيها نسبة الأمية والإعاقة والبطالة كما تسود هذه المناطق الروح الاتكالية وضعف الثقة فى تحسن الأحوال وغيرها من الأمور التى تثبط همم الكبار والصغار، وتقلل من فاعليتهم عند المشاركة فى التنمية. فالشعور بعدم الرضى [٣] عن الحياة فى مثل هذه المناطق وضعف الإمكانات الموجهة لهم من قبل الدولة يسهم فى ضعف ثقة الأبناء بالحكومة ويتحول هذا مع مرور الوقت إلى اغتراب عن

١- عبد الهادى محمد والى، التخطيط الحضرى تحليل نظرى وملاحظات واقعية، (الإسكندرية دار المعرفة الجامعية ١٩٨٣)، ص ٦٧.
٢- أحمد خالد علام، وآخران، مشكلة الإسكان فى مصر، مرجع سابق، ص ٢٠.
٣- شهيناز محمد عبد الله، مرجع سابق، ص ص ٩١٢، ٩١٣.

المجتمع، كما أن المعيشة فى المناطق المتطرفة وبين مقابر الموتى وفى المناطق العشوائية له أثره النفسى، حيث يعيش الشخص قلقاً خائفاً، وقد تصل درجة الخوف والقلق إلى فقدان الأمل فى المستقبل والإحساس بالعجز.

وعلى الرغم من أن مشكلة السكن الفقير قد طرحت نفسها على الصعيد السياسى فى معظم الدول النامية خلال العقدين الماضيين، إلا أن هناك تباين بين موقف حكومات هذه الدول إزاء هذه المشكلة نظراً لتباين حدة المشكلة، حيث لم تتضح والوعى بها فى وقت واحد لدى كل الحكومات. فالأحياء المتخلفة والمناطق العشوائية ظهرت فى مدن أمريكا اللاتينية منذ وقت مبكر إذا ما قورنت بالمدن الأفريقية.

كما أن الاتجاهات نحو مشكلة السكن الفقير فى الدولة ذاتها قد تختلف باختلاف التوجهات السياسية للحكومات الحاكمة، وربما كانت سياسة التجاهل هى أقدم السياسات المتبعة إزاء نمو السكن الفقير. فلقد اضطرت حكومات كثير من الدول النامية إلى تجاهل الموقف السكنى الحضرى، والتقليل من أهميته مع محاولة وضع قيود صورية على الهجرة من الريف إلى المدن، ولقد أطلق هولنشتاينر على هذه السياسة تعبير "التسامح من خلال التجاهل" [١].

وعليه فإن طرح هذه المشكلة وتناولها ومحاولة إيجاد حلول لها، تتوقف على طبيعة البناء الاجتماعى، والتنظيم السياسى، والتوجهات الأيديولوجية للدولة ودرجة الوعى بمشكلة التدهور الحضرى، ومدى التناقض بين المدينة والريف.

ويمكن القول بأن قضية السكن الفقير أو الشعبى هى قضية سياسية اقتصادية بقدر ما هى قضية فنية تخطيطية [٢]، حيث يعتمد الإسكان فى مصر على قطاع خاص مهيمن

1- Hollnsteiner, M.: "The case of the people versus Mr. Urbano Planar Y Adminstrator". In Abu-Lughod, J., and Hay, P., (eds.): Third World Urbanization, Methuen, London, 1977, pp. 307-330.

٢- السيد الحسينى، الإسكان والتنمية الحضرية دراسة للأحياء الفقيرة فى مدينة القاهرة، (القاهرة مكتبة غريب ١٩٩١)، ص٢٣.

ونظام ضريبى متراخ، ومضاربة على أراضى البناء تحت سمع وبصر رجال السياسة، ومن ثم لا نتوقع تدخلاً حكومياً حاسماً لمواجهة نمو الأحياء المتخلفة وتحسين أحوال السكن الفقير، وفى مقابل ذلك نجد دولة تحرص ضمن ما تحرص على الالتزام بتحسين أحوال الفقراء الحضريين والريفيين، وتحقيق عدالة التوزيع عن طريق فرض ضرائب تصاعدية تتجه لتدعيم الهياكل الاجتماعية الأساسية التى يعد السكن واحداً منها. هنا يمكننا أن نتوقع جهداً ملموساً فى مجال التخفيف من حدة المشكلات الحضرية.

إن الرؤية الضيقة لمشكلة المناطق العشوائية، ترى أنها مشكلة إسكان فقط وتركز على التشوه الجمالى والقبح الذى أصاب أحياء العاصمة والمدن الكبرى، ولكن هذه الرؤية شديدة السطحية، لأن المشكلة أكبر من ذلك وأخطر، ولابد من إدراك أبعادها الحقيقية ذات الأسس السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فمناطق الإسكان العشوائى هى أحياء يسكنها الفقراء بالفعل، ولكنها لا تكون نسيجاً اجتماعياً منسجماً، لأنها قد بدأت من كتل من المهاجرين المقهورين الذين ضاقت بهم السبل نحو توفير سبل العيش الكريم، فى موطن إقامتهم الأصلى وهم فى مجملهم مصابون بحالة من الإحباط، فضلاً عن حيرتهم بين التمسك بالأصول العرقية و القبلية اللاتى تربوا عليها وتعلموها فى مواطنهم، وبين أن يكونوا منقادين لتوجهات العلاقات الاجتماعية الجديدة التى يجدون أنفسهم مجبرين للتعامل معها بحكم الظروف التى تحيط بهم.

كما يصف البعض هذه الأحياء، بأنها مشكلة اجتماعية وطبيعية وفيزيقية وأحياء ميئوس منها، حيث تتسم بالعزلة، أو بالإفلاس الاقتصادى وعدم التوافق الاجتماعى والفساد فى استخدام الأرض. وكل ذلك يضع الحكومات أمام خيارين[1] ، إما إزالة هذه الأحياء ووضع استراتيجية حضرية لتجديد شبابها من جانب، أما الجانب الآخر فيتمثل فى إعادة تطويرها.

١- شحاته صيام، مرجع سابق، ص ص ١٠١-١٠٢.

ولا شك أن التغير الإيجابى فى نظرة الدولة تجاه المناطق العشوائية من مجرد مناطق مصدره للمشاكل والتى يجب إزالتها للمحافظة على الوجه النظيف للمدن إلى مناطق تساهم فى حل مشكلة إسكان محدودى الدخل، وبالتالى يجب المحافظة عليها وعلى الاستثمارات التى وضعها الفقراء بها ومحاولة تطويرها وتحسينها، لهو خطوة كبيرة نحو الوصول إلى الهدف الأسمى فى رفع المستوى المعيشى للفقراء ومحدودى الدخل قاطنى تلك المناطق. ويعتبر التوجه الحالى نحو إعادة تصميم المناطق العشوائية عمرانيا واقتصاديا واجتماعيا هو المطلب الرئيسى فى كافة المنتديات العلمية الاجتماعية والحكومية وبالرغم من الجهود المتواصلة التى بذلتها وتبذلها الدولة بأجهزتها الحكومية على مختلف مستوياتها لتحقيق هذا الهدف، إلا أن هناك العديد من النقاط التى يمكن وضعها فى الاعتبار[1] لضمان زيادة وتعظيم العائد من الاستثمارات التى توجهها الدولة فى هذا المجال الهام مثل تقنين حيازات الأراضى لحائزيها فى المناطق العشوائية، تطوير نماذج سكنية تناسب الموقع والاحتياجات، تفعيل دور المشاركة الشعبية فى مشروعات الارتقاء، التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق العشوائية.

المداخل المختلفة للتعامل مع المشاكل العمرانية القائمة:

عند ذكر المناطق المتدهورة أو المستوطنات العشوائية تبرز مباشرة بعض الأساليب والمفاهيم التى تتعامل مع المشاكل العمرانية والاجتماعية الموجودة فى هذه المناطق مثل الإزالة، التجديد الحضرى، الإحلال، وإعادة التنمية. ويلزم لهذا دراسات وبرامج إدارية ومالية تخطيطية لتلك الأحياء مع برامج أخرى لإعادة توطين السكان الذين ستزال مساكنهم سواء توطين دائم أو مؤقت ذلك كله فى إطار التخطيط العام للمدينة [2].

١- مجلس الشورى، دور الانعقاد العادى الثانى والعشرون، تقرير اللجان النوعية للمجلس عن تحديث مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ١٦٩، أول يناير ٢٠٠٢، ص ص ١٨٣-١٨٦.

٢- أيمن عيسى عبد العليم، دراسات تحليلية للارتقاء بمناطق الإسكان العشوائى بالمدن المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، ص ٢٠٦.

وربما كانت سياسة إزالة الأحياء المتخلفة هى أكثر السياسات راديكالية، وذلك للحد من الهجرة الريفية إليها، وقد تكون الإزالة لأسباب سياسية، فهناك اعتقاد شائع لدى قاطنى منطقتى
عشش الترجمان وعرب المحمدى التى تم إزالتهما فى ١٩٧٩ بأن الدولة عمدت إلى إزالتهما لما أشيع من العديد من سكانهما كانوا من الضالعين فى اضطرابات يناير ١٩٧٧[١].

كما نجد أن عدداً كبيراً من حالات الإزالة ارتبط بمشروعات للتطوير الحضرى أو إعادة تقسيم مناطق المدينة على نحو يحقق الأهداف التخطيطية. كما أن أسباب الإزالة لا تكون متصلة فى أغلب الأحيان بتحسين الظروف السكنية للفقراء، قدر اتصالها بأهداف أخرى كإخلاء الأرض من أجل إقامة مبانى مظهرية أو تحقيق أرباح معينة من خلال بناء أبراج سكنية ضخمة ذات تكثيف رأسمالى مرتفع. وقد لوحظ أن عدداً من برامج التطوير الحضرى والإزالة لم تتمكن بالفعل من مواجهة احتياجات السكان الذين أجبروا على ترك مساكنهم العشوائية. ذلك أن المساكن الجديدة التى نقلوا إليها لم تكن ملائمة تماماً لهم[٢]. ومثال لذلك المساكن التى بنيت لمتضررى السيول وكذلك مساكن إيواء القبائل البدوية التى لم يقبل على السكن بها أحد.

وصفوة القول أن أى برنامج يهدف إلى تحسين الأحوال السكنية فى مناطق السكن المؤقت لابد وأن يركز على أهمية القطاع غير الرسمى فى حل مشاكل العمالة لدى ساكنى المدينة، كما أن السياسة التى تهدف إلى إعادة السكان مصحوبة بانتقال السكان من مكان إلى آخر فى داخل المدينة لابد وأن تكون هناك أولوية خاصة لحل مشكلة البحث عن عمل بديل لأصحاب الأسر الذين سوف يستقرون فى الأماكن الجديدة [٣].

١- على فهمى، مرجع سابق، ص١٢٧.
٢- السيد الحسينى، الإسكان والتنمية الحضرية دراسة للأحياء الفقيرة فى مدينة القاهرة، مرجع سابق، ص١٠٧.
٣- برنار جرانم تييه، مرجع سابق، ص ٥٩.

وعند التعامل مع المشكلات العمرانية يجب أن تسير الخطط بما يحقق الأهداف الآتية [1]:

١- الحفاظ على الطابع، ويتعامل مع الأحياء التاريخية والأحياء الجديدة التى نشأت لتكون واجهة حضارية ويهدف هذا الأسلوب إلى الحفاظ على الحى وطابعه وصيانته

٢- إعادة التأهيل، ويهدف عامة إلى تحسين وعلاج المشاكل العمرانية مثل عمليات إمداد المبانى بالمرافق والتشطيبات وعمل الترميمات وهى أعمال تنصب على الجانب الفيزيقى (المادى) أساساً.

٣- الارتقاء، ويعنى بتجديد وتحسين ظروف أحياء بها مقومات نسبية للجودة (مثل الأحياء العشوائية) ولا تتطلب إزالة كاملة كبيرة ولكنها فى حاجة إلى رفع مستواها العمرانى من خلال تحسين ورفع كفاءة الخدمات والمرافق وتهذيب بعض الشوارع وتقديم بعض المساعدات المالية والفنية للسكان بهدف إصلاح مساكنهم وكذلك العمل على رفع المستوى الاقتصادى للسكان ويتم ذلك بإشراك السكان فى الإصلاح ويكون منطلق الإصلاح اجتماعي بالمقام الأول.

و يمكن القول إن ظاهرة النمو العشوائى بالمدن تتطلب نوعين من الحلول إحداهما علاجية والأخرى وقائية:

الحلول العلاجية:

لقد أخذت الحلول العلاجية لمشكلات النمو العشوائى بعداً سطحياً لا يمس جوهر المشكلة، فأصبح الاهتمام باعتماد ميزانيات مالية، لإمداد هذه المناطق بالمرافق وتشجيرها وإيجاد مساكن بديلة لمناطق الإزالة، دون الاهتمام بالحل الجذرى للمشكلة. وقد تمثلت

١- أيمن عيسى عبد العليم، مرجع سابق، ص ص ٢٠٦-٢٠٧.

obeikandi.com

الحلول العلاجية فى: الإزالة وإعادة التعمير للمناطق التى لا يجدى معها الحل والعلاج التطوير والارتقاء للمناطق التى تقبل التطوير وإعادة التخطيط والإمداد بالمرافق [١].

وبالنظر للواقع المصرى من حيث تعدد المناطق العشوائية وكبر حجم هذه المشكلة وعدم توافر الإمكانات والتمويل المطلوب لتطويرها، فإن أسلوب الارتقاء بهذه المناطق هو أنسب الحلول وأكثرها ملاءمة [٢].

ويجب أن يتم الارتقاء بالمناطق العشوائية من خلال خطان للتنمية يسيران بطريقة متوازية ومتوازنة، حيث يبحث الخط الأول عن سبل الارتقاء بالإنسان الذى يعيش فى هذه المناطق، والارتقاء بسلوكياته، وعاداته وتقاليده، ورفع مستوى المعيشة له، ويبحث الخط الثانى عن سبل الارتقاء بالعمران والخدمات الأساسية والأبنية والمرافق لهذه المناطق [٣].

عند النظر إلى المداخل والأساليب المختلفة للتعامل مع المشاكل العمرانية نجد أن عمليات الإزالة وإعادة التنمية والتجديد والإحلال ونقل السكان أساليب لها معوقاتها مما يجعلها بديل غير مفضل للتعامل مع المناطق العشوائية وذلك: لزيادة المتطلبات الاقتصادية والتى لا يتحملها بلد نام مرهق بالديون مثل مصر، علاوة على أن نقل السكان هو حل مرفوض من غالبيتهم، لأنه سوف يقلل من قدراتهم الاقتصادية المحدودة أصلاً [٤] كما يؤثر بالطبع على قدراتهم الإنتاجية وفى ذلك يرى الكثير من الباحثين المتخصصين أن البديل المقبول للتعامل مع المناطق العشوائية هو التنمية المرحلية لتلك المستوطنات مع الاستطلاع المستمر لرغبات وأولويات السكان.

١- مرفت عبد العزيز نصر، العشوائيات بين العاجل والآجل، القاهرة، مؤتمر جمعية الارتقاء بالبيئة العمرانية، ١٥ ١٧ مايو ١٩٩٤، ص ٢.

٢- سمير سعد على ، مرجع سابق، ص ٢٠.

٣- أحمد ناجى أحمد قمحة، دور وسائل الإعلام فى التوعية ببرامج الارتقاء بالبيئة العمرانية،القاهرة، مؤتمر جمعية بالبيئة العمرانية، ١٥-١٧ مايو ١٩٩٤، ص ص ١-٢.

٤- أيمن عيسى عبد العليم، مرجع سابق، ص٢٠٧- ٢٠٨.

كما أنه بدون الإجراءات الإيجابية التى تعطى لواضعى اليد الأمان لن يمكن للمنشآت العشوائية أن تتطور نحو الاستقرار الذى يدفع السكان إلى تحسن مستوى مساكنهم. ولابد من وضع المناطق السيئة ومدن الصفيح ومناطق الإسكان غير الشرعى ضمن خطط التنمية الشاملة مع زيادة الاعتمادات الخاصة بالبرامج الموجهة إلى علاج وتهذيب هذه المظاهر العشوائية.

الحلول الوقائية (التخطيط العمرانى للمدينة):

تتمثل الحلول الوقائية لعلاج مشكلة العشوائيات فى توفير البنية الأساسية اللازمة لقيام أحياء سكنية فى مناطق غير زراعية، حتى لا تنمو المدن على حساب الرقعة الزراعية والعمل على تضافر جهود الأفراد مع الخبرة الفنية، حتى يمكن تحقيق توافقاً بين السكان ومساكنهم وتلافى أخطاء الإسكان العشوائى [١] . وهنا تبرز أهمية التخطيط العمرانى للمدينة واتباع الخطط الطويلة المدى أسوة بما هو متبع بالدول المتقدمة.

إن تخطيط المدن، هو تخطيط عام من أجل عمليات تنمية أرض المدينة ويجب أن يصمم ليغطى مدة معقولة تصل إلى خمسة وعشرين عاماً وقد تمتد إلى خمسين عاماً، وأن يحضر على أساس عمل مباحث ودراسات هامة شاملة لاستعمالات الأرض والأنشطة المختلفة وعمليات التنمية التى تجرى فى الوقت الحاضر، كما يقدر اتجاه المستقبل لنمو السكان والصناعات والأعمال الأخرى [٢].

قد يظن البعض أن تخطيط المدن يقتصر على التخطيط المادى فقط للمعيشة الحضرية، أى تحديد احتياجات المدينة من مساكن وطرق ومدارس وغيرها من الخدمات إلا أن معظم الاجتماعيين يرون[٣] أن تخطيط المدن أوسع من هذا، فهو يضم التخطيط

١- مديحة الصفتى، الإسكان العشوائى: دراسة اجتماعية من الواقع المصرية، مرجع سابق ، ص ١٧٩.
٢- أحمد خالد علام، تخطيط المدن، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٣)، ص ص ٢١-٢٢.
٣- عبد المنعم شوقى، مرجع سابق، ص ١٩١.

الاقتصادى والاجتماعى والمادى، فالفصل بين هذه الجوانب يكاد يكون مستحيلاً، فهى عملية واحدة متكاملة، وما التخطيط المادى إلا جزء من الخطة العامة الشاملة.

إذا كان التخطيط العمرانى يعنى تصميم ورسم العمران وهو صورة من الضبط المركزى لاستخدام الأرض[١]، وإذا كانت الأقطار المتقدمة قد وجدت فى التخطيط العمرانى منهاجاً واقعياً لتحقيق أعلى مستويات التقدم والإزدهار، فإن التخلف الذى ترزح فيه بلدان العالم الثالث، يعد من أقوى الاعتبارات التى يجب أن تدفع بها للتعامل مع التخطيط كأحد الأساليب العلمية التى تنقذها من كبوتها [٢].

كما يجب أن يحقق التخطيط نوعاً من التناسب أو التناسق بين عدد سكان المدينة وبين حجمها ومساحتها الجغرافية مع مراعاة الإطار البيئى للمدينة، كما يجب أن يهدف إلى الوقوف فى وجه سائر العوامل التى من شأنها أن تؤدى إلى الاحتقان السكانى داخل المدينة بصفة عامة، وداخل أى منطقة من مناطقها بصفة عامة، ويجب أن لا تكون وحدة التخطيط الحضرى هى المنزل أو مجموعة من المنازل على سبيل المثال، وإنما ينبغى أن تكون المدينة كوحدة كلية هى موضوع التخطيط بحيث تنتفى النظرة الجزئية فى العمل التخطيطى وتتضح قاعدة التكامل أو الشمول، كما يجب أن تكون المرونة هى أساس التخطيط الحضرى لمواجهة الحاجات الجديدة للسكان وموجات التغير فى اتجاهاتهم وأفكارهم وقيمهم [٣].

ولما كان هناك تخطيط فلابد من وجود تشريع يحكم هذا التخطيط ويضع نسقه ومعاييره وأطر تنفيذه، وقد وجد التشريع كضرورة لتنظيم البناء فرضته بعض الظروف التى ترجع ربما إلى نمو المدن أو الزيادة السكانية، فقد صدر أول تشريع للإسكان وتخطيط

١- عبد الهادى جوهرى، قاموس علم الاجتماع، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب الحادى والستون، القاهرة مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٣، ص ٥٨.
٢- إسماعيل إبراهيم الشيخ دره، اقتصاديات الإسكان، الكويت، عالم المعرفة، العدد ١٢٧، يوليو ١٩٨٨، ص ٢٢٣
٣- أحمد النكلاوى، القاهرة، دراسة فى علم الاجتماع الحضرى، (القاهرة، دار النهضة العربية ١٩٧٣) ص ص ٦٢-٦٤.

المدن فى بريطانيا عام ١٩٠٩، وقد أعطى للسلطات المحلية الحق فى إعداد مشروعات التنمية، إلا أن تخطيط المدن ظل اختياريا حتى عام ١٩٣٩ ولكن بعد الحرب العالمية الثانية أصبح التخطيط إجبارياً [١]، وذلك لظهور مشكلة إعادة بناء المدن التى تهدمت فى تلك الحروب مع ضرورة تحقيق إسكان عصرى مناسب [٢]، كما اتسع مفهوم تخطيط المدن فى الدول الأوربية فى ذلك الوقت فظهرت حركة المدن الجديدة كسياسة لتوزيع السكان وخلق مناطق جذب خارج المدن الكبيرة وفقاً لمخططات قومية وإقليمية، وبالفعل فقد نجحت هذه المخططات والسياسات فى الحد من نمو العديد من المدن الكبرى مثل لندن ووارسو [٣].

وقد أشار مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الذى عقد فى فانكوفر فى سنة ١٩٧٦ [٤]، إلى أن الحكومات مسئولة عن إعداد خطط إستراتيجية مكانية ورسم سياسة للاستيطان البشرى ترتبط باستراتيجية التنمية. وهذا يعنى أن سياسة الاستيطان البشرى يجب أن تتسق مع سياسات التصنيع، والزراعة والرعاية الاجتماعية، والثقافة والحفاظ على البيئة. وتؤكد مبادئ المؤتمر أيضاً أن المسكن المناسب والخدمات الملائمة هما حق إنسانى أساسى على الحكومات أن تسعى إلى تقديمه.

كذلك تنص مبادئ المؤتمر أيضاً على أن الأرض هى عنصر أساسى فى تنمية المستوطنات الحضرية والريفية، وبالتالى يجب إخضاعها للرقابة العامة وذلك بسبب ندرتها وعرضها المحدود. ويتحقق ذلك من خلال إجراءات وتشريعات قانونية، فيجب الاهتمام بعمليات التخطيط الفيزيقى بما يضمن إيجاد مستوطنات بشرية تحافظ على

١- عبد الهادى الجوهرى، قاموس علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٥٨.

٢- كامل عبد الناصر أحمد، مستقبل البيئة الحضرية وآراء تطبيق المثالية فى تخطيط المواقع السكنية، مركز الدراسات والبحوث البيئية بجامعة أسيوط، مجلة الدراسات البيئية،العدد ٩،يوليو ١٩٩٥،ص ٨٨.

٣- أحمد أمين مختار، التخطيط للحد من النمو العشوائى، ندوة النمو العشوائى وأساليب مواجهته (القاهرة جمعية المهندسين المصرية، ٣١ أكتوبر ١٩٩٣)، ص ٢٦.

٤- السيد الحسينى، الإسكان والتنمية الحضرية دراسة للأحياء الفقيرة فى مدينة القاهرة، مرجع سابق ص ص ١١٢،١١٣.

هوية الأفراد والأسر والمجتمعات، وتمكنهم من تحقيق قدر كبير من الخصوصية، وتتيح لهم فرص التفاعل المباشر والمشاركة واتخاذ القرارات.

وأخيراً أشارت مبادئ المؤتمر إلى أنه عند التخطيط لإقامة مستوطنات جديدة، أو إعادة بناء مستوطنات قائمة، يجب الاهتمام بتطوير ظروف التعايش الإنساني. وهذا يتطلب توفير حيز حضرى ملائم معمارياً، وإيجاد علاقة وثيقة متداخلة بين لوظائف الحضرية المختلفة، وتخفيف التوترات السيكولوجية الناجمة عن الازدحام والفوضى والقضاء على العوامل المؤدية إلى العزلة البشرية بين سكان التجمعات.

وتختلف القوانين المنظمة للسكان من بلد لآخر تبعاً لأهداف السياسة العامة للدولة وأيديولوجيتها، إذ أن هناك نوعين من قوانين الإسكان، الأول: تشييدى ويهدف إلى زيادة العرض للمنازل الجيدة والملائمة، والثانى تقييدى، ويهدف إلى منع إقامة وحدات سكنية دون المستوى [1].

وفى عام ١٩٤٠ صدر فى مصر أول قانون لتقسيم الأرض الفضاء وتنظيم المبانى وجاء بعده القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦، ثم قانون التخطيط العمرانى رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٢.

وقد نصت تلك القوانين على أنه عند تقسيم قطعة أرض لأغراض العمران يترك مالك الأرض ثلثيها للشوارع والميادين، وأن لا يقل عرض الشارع عن ١٠ متر وأن لا يقل عرض قطعة الأرض عن ١٠ متر، ولا يزيد عمقها عن ضعف العرض، ولا يتجاوز الارتفاع الكلى للمبنى عن مرة وربع عرض الشارع بحد أقصى ٣٠ متر، وأن يقوم المالك بتزويد الأرض

١- محمود محمد الضمرانى أبو زيد، مرجع سابق، ص ١٢١.

بالمرافق العامة ورصف الشوارع، بالإضافة إلى مراعاة المواصفات الصحية والهندسية عند إنشاء المبنى [١].

ونظراً لأن معظم تعليمات وقوانين البناء هذه أخذت مباشرة من المعدلات المستعملة فى الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية، دون النظر إلى خصوصية وظروف المجتمع المصرى، فقد أدى ذلك إلى عدم استطاعة الغالبية العظمى من مالكى المساكن الالتزام بهذه القوانين غير الممثلة لظروفهم الحقيقية واضطرارهم لمخالفتها [٢].

مشكلة الفقر:

إن الظروف الصعبة التى يعيش فيها نسبة كبيرة من الأطفال فى مصر، ترجع إلى كثير من العوامل، ويعد مستوى الفقر المطلق الذى يعيش عنده أو دونه نسبة كبيرة من السكان فى مصر، أهم تلك العوامل على الإطلاق، فالمجتمع المصرى يعانى لا سيما منذ منتصف السبعينات، من مشكلة تزايد حدة التفاوت الاجتماعى - الاقتصادى والتى من أهم مؤشراتها التباين فى توزيع الدخل القومى بين الفئات الاجتماعية من ناحية والتفاوت فى توزيع الدخل والإنفاق النقدى فى القطاع العائلى من ناحية أخرى، ويعبر عن هذه المشكلة بوجود نسبة كبيرة من سكان الحضر فى مصر على خط الفقر، ويلاحظ وجود تباين فى هذا الخصوص بين المحافظات المصرية [٣]، وبصفة عامة فإن محافظات الصعيد "أسوأ حالاً" فى هذا الصدد من القاهرة ومحافظات الوجه البحرى الأخرى، وأن

١- قانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء، النشرة التشريعية، العدد ٩ سبتمبر ١٩٦٧ ص ٤٢٢٠.
- قانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ فى شأن إصدار قانون التخطيط العمرانى، الجريدة الرسمية فى ٢٥ فبراير ١٩٨٢ العدد ٨.
- قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٢ بشأن تعديل بعض أحكام قانون توجيه وتنظيم أعمال البناء الجريدة الرسمية فى أول يونيه ١٩٩٢، العدد ٢٢ مكرر.

٢- عبد الحليم إبراهيم عبد الحليم، مشروع تحسين بيئة المجتمعات العمرانية المتهالكة، ج١ (القاهرة، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، مارس ١٩٨٩)، ص ٧٥.

٣- جلال معوض، الهامشيون الحضريون والتنمية فى مصر (٢)، مرجع سابق، ص ص ٥٣-٥٥ .

نسبة كبيرة من الفقر والفقر المدقع فى حضر مصر تتركز فى مناطقه الهامشية وسكانها لاسيما ممن يدرجون ضمن فئة الأنشطة الهامشية: المهن غير المحددة أو غير المصنفة، وفئة العاطلين.

ويعتقد البعض أن فقراء الريف هم أسوأ من فقراء الحضر، ولكن العكس تماما، فإن فقراء الحضر يكونون أكثر تضررا نظرا لزيادة المتطلبات بالحضر وأن هناك تباين ملحوظ فى الدور الاجتماعى بين مناطق الفقر الحضرى وباقى سكان الحضر، بينما تنحدر متطلبات الحياة اليومية فى الريف بالإضافة إلى تقارب البعد الاجتماعى، وكذلك وجود الصلات والروابط الاجتماعية والقرابية التى تخفف من حدة معاناتهم.

ويمكن أن يقسم الفقراء إلى فئتين [1] : فئة تحتاج إلى المساعدة بصفة دائمة وهم لا يستطيعون العمل مثل فئات ذوى العاهات والعجز الجسمى أو العقلى والشيخوخة والأرامل والمطلقات وذوى الأولاد منهم ممن ليس لهم من يعولهم والمرضى بأمراض مزمنة وليس لهم دخل للإنفاق على العلاج. أما الفئة التى تحتاج إلى مساعدة مؤقتة لأنها قادرة على كسب عيشها إذا اتخذت إجراءات وترتيبات معينة، ومن اضطروا لإخلاء مساكنهم والسكن بمقار مؤقتة، ولا يحصل أفراد هذه الطبقة عادة على السعرات الحرارية اللازمة كما أنها تسكن عادة المساكن التى لا تتوافر فيها الشروط الصحية حيث تتكدس الأسرة عادة فى حجرة واحدة فى العشش أو بعض المناطق المتطرفة أو أحواش مقابر الفقراء فضلاً عن بعض الأحياء الفقيرة التى تكاد تخلو من المرافق ولا تهتم هذه الأسر عادة بتعليم أولادها حيث يضطر الأبناء للعمل كصبية فى المحال والورش فى سن مبكرة، وتقل مشاركة هذه الفئات فى التنظيمات الاجتماعية بصفة عامة والسياسة بصفة خاصة، كما

١- سامية مصطفى الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، ط١،(القاهرة دار المعارف ١٩٨٢)، ص ص ١٠٣-١٠٧.

أنها تعانى الكثير للحصول على الخدمات المختلفة وبخاصة الخدمات الحكومية المدعمة والخدمات المنخفضة التكاليف.

وقد صنف الأنثروبولوجيون ظواهر الفقر الحضرى إلى مجموعتين متمايزتين[١] : أما الأولى فتتضح من الدراسات العديدة والمتنوعة التى أجريت على مسألة ثقافة الفقر والتى اهتمت بإبراز نسق القيم السائدة بمنطقة فقيرة بالمجتمع الحضرى، كما عالجت أنماط السلوك المميزة بهذه المنطقة. وقد تبنى هذا المدخل فى الدراسة المنهج الإمبريقى بمجاله الضيق والمحدود من خلال أسلوب دراسة الحالة على غرار ما فعل أوسكار لويس وغيره بينما تتمثل المجموعة الثانية فى البحوث والدراسات التى تتناول القضايا العامة التى تهم المناطق الفقيرة بالمدن فهى لا تجرى دراستها على حالات بعينها وإنما تنظر إلى هذا المجتمع المحلى على أنه حالة فى حد ذاتها تستحق الدراسة والتحليل.

رغم تأكيد معظم الدراسات والبحوث التى أجريت بشأن هذه الظاهرة على جوانبها المختلفة والمتعددة وإيمانها الكامل بتداخل العوامل المسببة لنشأتها إلا أن كثيراً منها قد اعتمد بصورة جزئية على الجانب الاقتصادى -المادى وحده - ويبدو أن ذلك مرجعه السهولة النسبية لاستخدام المؤشرات الكمية لتلك الظاهرة وبخاصة مؤشر الدخل. وواقعياً يمكن القول [٢] . بأن ظاهرة الفقر الحضرى هى ظاهرة مركبة تتشكل لأسباب اقتصادية وعوامل اجتماعية، ودوافع سياسية. وتتكامل هذه الجوانب جميعاً لتتمركز فى نطاق مكانى محدود يطلق عليها تسميات مختلفة ولكنها تجتمع فى النهاية فى وصف شامل وعام هو "المناطق المتخلفة بالمدينة".

فإن مفهوم زيادة الدخل الذى يقدم له الفكر الاقتصادى وزناً كبيراً، هو مفهوم مضلل، لا يعبر عن تحقيق التنمية الاقتصادية، فقد يرتفع متوسط دخل لفرد ويسوء التوزيع

١- محمود الكردى، التحضر دراسة اجتماعية، الكتاب الثانى الأنماط والمشكلات، مرجع سابق ص ص ٢٢٦،٢٢٧
٢- المرجع السابق، ص٢١٩.

قلا تكون هنالك تنمية بالمقاييس الإنسانية، وربما يقل متوسط دخل الفرد مع وجود عدالة فى التوزيع فتتحقق التنمية الاقتصادية، ومن ثم فإن مقياس الرقى الاقتصادى بمستوى دخل الفرد غير دقيق، لا سيما إذا كان بمعزل عن حد الكفاية لكل إنسان، والذى يعنى توافر الحد الأدنى من ضرورات الحياة الأساسية.

هذه الضرورات الإنسانية تتكون من [1] : حاجات تتصل بتنمية الجانب المادى فى الإنسان كالغذاء والملبس والمأوى والصحة، وحاجات اجتماعية وثقافية مثل التعليم وتنمية المهارات والاستمتاع بوقت الفراغ، وحاجات نفسية مثل الشعور بالأمان والانتماء للمجتمع، وحاجات تتصل بالمشاركة فى الحياة العملية كالمشاركة فى النشاط السياسى وفى اتخاذ القرار، وحاجات معنوية كحق التعبير والقدرة على الإبداع والقدرة على مقاومة الاستبداد، إن كل هذه الحاجات حاجات أساسية للإنسان، وإشباعها ضرورى للمحافظة على إنسانيته وتنميتها، وإضفاء البعد الإنساني على التنمية لا يتحقق إلا إذا هيأت السياسات التنموية للإنسان القدرة على إشباع تلك الحاجات الإنسانية.

وهذا ما يؤكده توماس جلادوين [2] حين يرى أن الفقر ليس هو انخفاض الدخل وإنما هو يعنى بالأساس احتقار الإنسان وعجزه وإحساسه بالضعف ويضيف أيضاً أن السياسات القائمة هى التى تخلق الفقراء، فهى من وجهة نظره تعتبر سياسة فاشلة لأنها لا تقدم الاحتياجات الضرورية، كما أنها تعكس تحيزا واضحاً فى توزيع الموارد والإمكانيات المادية، كما نجد فالنتين يطرح ضرورة المساواة الجذرية فى كل شئ حتى تنتهى ثقافة الفقراء الفرعية، والتى تعود أوضاعهم نتيجة للتباين بين أوضاع غير الفقراء وسلوكهم واتجاهاتهم نحوهم.

1- Abdalla, I.S., 1988: Human goals for the year 2000 in the region, a paper presented for the Amman round table "Development for people - goals and strategies for the year 2000" held in Amman, Sept. pp. 3-5.

٢- محمد الجوهرى وآخرون، دراسات فى علم الاجتماع الحضرى والريفى، ط٢، (القاهرة، دار الكتب الجامعية ١٩٧٥)، ص ص ٨٥-٩٢.

ويذهب ميللر [1] أن لفظ الفقر أصبح له مضامين متعددة فهو فقر اقتصادى واجتماعى، وثقافى، وسياسى فى آن واحد. ويحتاج كل مضمون إلى تحديد إجرائي دقيق يبرز ملامحه وخصائصه، ويرصد مشكلاته، ويقترح معالجاته.

وأياً كانت المفاهيم المختلفة حول ظاهرة الفقر وطبيعته فهو يحول دون تحقيق مستويات وتوقعات الإنسان مما يحد من تكيفه مع المجتمع، فالشعور بالحرمان له انعكاساته السلبية على اتجاهات الإنسان وسلوكياته ومعاييره وقيمه . فالفقير يعانى من الإحساس بعدم الانتماء أو الولاء، وتبدو فى بعض جوانب شخصيته نظرة حاقدة حاسدة للأثرياء .

ويعتبر عدم إشباع الاحتياجات الأولية أكثر مظاهر الفقر وضوحاً، فالفقر يشير دائماً إلى عدم إشباع احتياجات السكان من احتياجاتها الأساسية، والتى تتمحور بالأساس فى مجالات التعليم والمسكن، والصحة، والمياه، والغذاء، والعمل.

فيعانى الفقير من القلق والحرمان والتردد والملل من العمل، وتكرار حالات البطالة ومرات التوقف عن العمل، سواء برغبته نتيجة لتكاسله، أو تعطله نتيجة لطرده من العمل من قبل صاحب العمل ، فالفقير ينظر للعمل على أنه شئ غير ذى قيمه، وليس ضروريا وطالما لديه بعض النقود فلم العمل؟ فالانتظار والتكاسل وعدم الجدية من سماتهم الشخصية [2] ، فيرى الرجال وقد جلسوا داخل البيوت فى أوقات الذروة بالنسبة لتواجدهم فى أعمالهم، ويكثر جلوسهم على المقاهى وبجوار الدكاكين بصحبة الرفاق والأصدقاء. وهم لا يدخرون للمستقبل، ويلجأون للاقتراض بالربا الفاحش ورهن ممتلكاتهم التافهة، وفى مجال الاستهلاك يشترون احتياجاتهم بكميات قليلة وعلى فترات متقاربة، أو الشراء

١- محمود الكردى، التحضر دراسة اجتماعية، الكتاب الثانى الأنماط والمشكلات، مرجع سابق ص ٢٢٥.
٢- محمد الجوهري ، وسعاد عثمان ، مرجع سابق ، ص ٢٣٤.

بأجل، وفى كثير من الحالات يتم الشراء بنظام الأقساط مما يظهر معه المستوى المادى المنخفض للسكان، ويشترون الأشياء المستعملة والقديمة.

ويعتبر الفقر أحد أسباب انخفاض المستوى الصحى، فعندما تعيش أعداد كبيرة من البشر فى مساكن فقيرة أقيمت فى مناطق مزدحمة وغير صحية، فإن الأمراض المعدية تنتشر بسهولة وينتج عن ذلك ارتفاع معدلات الأمراض وبصفة خاصة بين الأطفال.

كما يعتبر السبب الرئيسى لسوء التغذية ويسهم فى حدوث واشتداد وطأة المشاكل الصحية ويشكل تهديداً للأطفال وفى بعض الحالات فإنه يشكل خطراً على حياتهم كما أن سوء التغذية يعد عاملاً رئيسياً فى أنه يضعف رد فعل الجسم الطبيعى تجاه المرض وبالتالى فأنه يضعف المناعة المكتسبة ضد المرض، وبالتالى تنتشر الكوليرا والتيفود والدوسنتاريا والأمراض المعدية الأخرى التى لا تصيب فقط البالغين بكثير من الأمراض وإنما تكون سبباً فى وفاة الأطفال الرضع والأطفال الصغار الذين يعانون من سوء التغذية[١] . ومما لا شك فيه أن انخفاض المستوى الصحى له آثاره السيئة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، ولعل أخطر هذه الآثار السيئة انخفاض الإنتاجية؛ نظراً لضعف الطاقة الإنتاجية للأفراد وإنهاك قواهم وعدم قدرتهم على العمل المستمر وكثرة تغيبهم عن العمل.

ويرى كثير من الباحثين أن الفقر سبب هام من أسباب تصدع الأسرة الذى يؤدى بدوره إلى انحراف الأحداث والسلوك الإجرامي عامة [٢] .

ومن أهم النتائج المترتبة على الفقر أيضاً انتشار ظاهرة اشتغال الأطفال حيث تلجأ العائلات الفقيرة إلى تشغيل الأطفال مما يترتب عليه إصابة كثير من الأطفال بأمراض

١- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢-١٩٨٠ التدرج المجلد الثالث، ١٩٨٥، ص ٦٧.

٢- على لطفى، دراسات فى تنمية المجتمع، (القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ١٩٨٠)،ص ص ٧٣- ٧٤.

مهنية وتعرض حياتهم للخطر، وما يترتب على هذه الظاهرة أيضاً من تسرب فى التعليم وارتفاع معدلات الأمية فى المجتمع .

ويتأثر التعليم بالفقر بطرق متعددة، فبوجه عام نجد أن أطفال الأسر الفقيرة، الذين يعيشون فى مستويات متدنية من التغذية والصحة والثقافة العامة، يحصلون على فرص تعليمية منخفضة، وبالتالى لا يستطيعون تنمية المهارات والمعارف التى تؤهلهم للحصول على الوظائف ذات الإنتاجية العالية، ولا تستطيع أسرهم نقل لثقافة العامة مباشرة إليهم، وهكذا تؤدى مستوياتهم التعليمية المنخفضة إلى تضاعف انتقال الفقر بين الأجيال

مما تقدم يتبين لنا العواقب الوخيمة للفقر، والذى يترتب عليه كثير من المشاكل التى تمتد لتشمل المجتمع بأسره، فالحاجة ماسة إلى إحراز تقدم ملموس فى التنمية البشرية لفقراء العالم النامى، والذين يعانون من المرض وسوء التغذية والجهل، وتعتبر حماية الأطفال وضمان نموهم السوى حجر الأساس لهذا التقدم عندها فقط تصبح التنمية المستدامة ممكنة.

فجهود التنمية فى القضاء على مشكلة الفقر قد لا تحقق ثمارها ما لم تضع الأسرة فى حسبانها، و أهمية إيجاد سبل التعاون بينهما، بمعنى ضرورة التركيز على التعامل بين الشخص والبيئة المحيطة والأسرة كبيئة اجتماعية أساسية فهى مركز رئيسى من اهتمامات الخدمة الاجتماعية. وهذا التفاعل لا يقتصر فقط على التفاعل بين الفرد وأسرته بل يشمل أيضاً التفاعل بين الأسرة والهيئات والمؤسسات والأنظمة الموجودة فى المجتمع المحلى، فالأسرة هى المحور بين الفرد والأنظمة الأكبر التى يجب أن تتعامل الأسرة معها لمقابلة احتياجات أفرادها [1] ، مع ضرورة الاهتمام بدراسة المشكلات التى تنتج عن التحضر.

1- Germain,B.C.,1973.An ecological perspective in case work practice. Social Case Work, 6, p. 326.

فقد أشار "لودون وينجو" [١] إلى تجاهل المشكلات التى تنتج عن التحضر خاصة فى العاصمة، حيث النمو السكانى السريع بها، فتستأثر هذه العواصم للبلاد النامية أمثال (القاهرة - طهران - المكسيك - كاركاس)، بأكثر من خمس السكان وأكثر من نصف رأس المال المنتج فى البلد، كما تؤثر سياسات التنمية فيها على البلد بشكل عام، حيث تستأثر تلك العواصم بنصيب الأسد من أموال البلاد، ومن مشروعات التنمية فيها، وبطبيعة الحال فإن هذا الاستئثار بأموال البلاد فى العاصمة هو المسئول عن التباين الكبير بين دخول الأفراد فى قطاعات المجتمع المختلفة، فمن الواضح أن دخول ساكنى العاصمة أكبر من دخول الأفراد فى أى مكان آخر، حيث مشروعات التنمية وفرص العمل، والدليل على ذلك أنه مازالت مدينة القاهرة تتلقى يوميا مئات الشباب المهاجر إليها سعيا وراء العمل والمتعة معاً، وهذا ما يحدث خلخلة فى كثافة السكان بين المدن المختلفة من جهة، وبين المدينة والريف من جهة أخرى.

ويذهب نورمان واليس [٢] إلى أنه باستغلال الإمكانيات الطبيعية التى تتميز بوجودها البلاد النامية، يمكن رفع الفقر أو التقليل من حدته، باستعمال الوسائل المجربة فى مجتمعات أخرى، والتى أدت إلى التقدم فيها.

وتبنت بعض المنظمات الدولية المانحة مبادرات عديدة تعكس نمو الوعى بالحاجة إلى وضع برامج من أجل الفقراء [٣] ، منها مبادرة اليونسيف ٢٠/٢٠ من أجل تحديد أهداف التنمية، وتعزيز التعاون والتنسيق بين الحكومات المانحة وحكومات البلاد النامية، وتوصى هذه المبادرة بأن تخصص البلدان المانحة ٢٠٪ من مساعدتها الإنمائية

1- Weitz, R., 1974: Urbanization and developing countries, N.Y, Prager Publishers, p. 68.

٢- نورمان س. بوكانان وهواردس. اليس:" وسائل التنمية الاقتصادية" ،الكتاب الأول، ترجمة محمود فتحى عمر وإبراهيم لطفى عمر (القاهرة، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، ١٩٨٥) ص ص ١٧-١٨.

٣- كلوديا بوكمان، الفقر والتفاوت فى مجال التعليم فى أفريقيا جنوبى الصحراء، مجلة مستقبليات مجلد ٢٩، عدد ٤ ديسمبر ١٩٩٩، ص ص ٥٧٤، ٥٧٦.

الرسمية، وتخصص البلدان النامية ٢٠٪ من ميزانيتها العامة للخدمات الاجتماعية الأساسية، وطالب المؤتمر الدولى حول التعليم للجميع، الذى عقد فى جوميتين بتايلاند عام ١٩٩٠، بتوفير تعليم جيد للجميع والتركيز بصفة خاصة على فقراء العالم، وفى كثير من الدول مثل كينيا والسنغال تقوم بعض المنظمات غير الحكومية وبعض جمعيات المجتمع المحلى، بدور رئيسى فى تقديم خدمات تعليمية وبرامج تدريب مهنى لأطفال الشوارع الذين يعملون فى الحرف والبيع المتجول، بالإضافة إلى بعض مقررات فى التربية الصحية والتوعية ببعض الأمراض مثل الإيدز.

وخلاصة يمكن القول بأن مستوى المعيشة هو فى الواقع تحديد لجملة وقائع مادية ومعنوية وخلقية فى حياة الأفراد وعلى هذا فإن ارتفاع مستوى المعيشة فى المجتمع لا يقترن فقط بزيادة دخول الأفراد للحصول على ما يلزمهم من السلع والخدمات بل إن زيادة الدخل تتطلب تغيرات كثيرة فى عادات الأفراد وتقاليدهم وسلوكهم العام والخاص.

مناطق الفقر الحضرى والانحدار الثقافى:

الفقر وما يرتبط به من خصائص وقيم اجتماعية، يؤدى إلى شعور الهامشيين الحضريين بالانتماء إلى إطار اجتماعى - اقتصادى وثقافى مختلف عن الإطار السائد والتعبير عن ثقافة مختلفة توصف "بثقافة الفقر" أو "أيديولوجية الفقر" [١] .

ويمكن وصف هذه الثقافة بأنها راكدة جامدة، فلا تجد فيها اتجاها للتطور أو إحساسا بالإصلاح، ونجد فيها أن آمال الإنسانية تتركز حول اهتمامات معينة معروفة مثل الزواج وإنجاب الأطفال وقدر جيد من الطعام، وتذكر للموت واستعداد له مع قبول الأوضاع الراهنة على علاتها، وبعد عن تحسين الأحوال المعيشية هنا وهناك. وفى تلك الثقافة يقل التجريب أو ينعدم [٢] ، فقانون المحاولة والخطأ قد حدث قبل أن تصبح

١- جلال معوض، الهامشيون الحضريون والتنمية فى مصر (٢)،مرجع سابق، ص ٦٣.
٢- محمد لبيب النجيحى، التربية أصولها الثقافية الآجتماعية ، (القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٤)،ص ٢٠٤

الثقافة راكدة وظهرت نتيجة لذلك أحسن الخبرات، لم تعد هناك حاجة للتجريب مرة أخرى، وبذلك يصبح الاتجاه العام هو قبول ماضى لأن أهل الماضى كانوا يستخدمون هذه الوسائل.

وبالتالى إن الجيل المفضل هو جيل الكبار أولئك الذين أصبحوا يملكون العقل والحكمة نتيجة السنين العديدة من الملاحظة والتأمل على أساس من الظروف التى لا تتغير. وهى بذلك ثقافة العادات والدساتير الأخلاقية وقواعد السلوك واحترام القانون وذلك إلى درجة الركود والجمود. وعلى العكس من ذلك نجد فى الثقافات السريعة التغير أن القوانين دائمة التغير، وأن العادات والتقاليد مرنة تتغير أيضا بتغير الظروف وبتغيير الزمن، ويصبح على أفراد هذه الثقافات أن يواجهوا التغيير السريع بالاحتياطات اللازمة والاستعداد المناسب، وبذلك يصبح التغير الاجتماعى أداة لتغيير طبيعة المجتمع وتطويرها[1] .

و يشعر الفقراء بالعجز والمقدرة السلبية فى التأثير على مجريات حياتهم الشخصية ولذلك فهم يعانون من مشاعر الإحباط واليأس والفشل والتشاؤمية وهذه السمات تظهر فى أنماط سلوكهم وطرائق حياتهم وتعاملاتهم، ومع مرور الوقت تشكل هذه الأنماط طريقة للحياة تميزهم عن غيرهم داخل البناء الثقافى للمجتمع.

وعليه يمكن إيجاز مفهوم ثقافة الفرد فى أنها محصلة نواتج وأنماط مختلفة من السلوك تبدأ من الفقر وتنتهى بمظاهر السلوك. ومن أهم خصائص الفقراء [2] . عدم الاستجابة الجيدة للضبط الاجتماعى والانفعال السريع والاستجابة الوقتية للمواقف وعدم القدرة على تأجيل إشباع الدوافع الفردية، وعدم القدرة على التخطيط للمستقبل قضاء معظم الوقت بالطرقات بغير هدف محدد عدا هدف قضاء الوقت والفرجة، بالإضافة

١- المرجع السابق، ص ٢٠٥.
٢- على فهمى، مرجع سابق، ص ص ٨٢، ٨٣.

إلى كسل بدنى أو تكاسل يبديه هؤلاء عند تكليفهم بأى عمل لا يعتقدون أنه مفيد لذواتهم مباشرة، وأن البعض منهم ممن يهتمون بنظافة مساكنهم لا يهتم بنظافة ما يخرج عن مسكنه.

كما تقضى الفتيات معظم الوقت الحر فى المنزل، فإن الصبية ينطلقون إلى الشارع فالشارع إذن هو المكان الرئيسى للترويح، فيستخدمه الأطفال والشباب كمكان للهو واللعب، حيث يصعب وجود متنفس للسكان وسط هذا التكدس من المبانى. ومن الشائع أيضا [1] انخفاض المركز الاجتماعى للمرأة، تحكم العادات والتقاليد الموروثة فى السلوك سيادة العلاقات الاجتماعية الأولية البسيطة والمباشرة واقتصارها غالبا على داخل النسق عدم القدرة على الانفتاح العقلى على الأفكار الجديدة والانغلاق على النفس والداخل وعدم إمكانية التعاطف مع الأدوار الاجتماعية الجديدة، جمود الوحدات البنائية التى تسودها عادة الحياة القبلية، وعدم تمكنها من الاندماج فى حياة المجتمع الكبير.

يذكر أوسكار لويس [2] "أن الطفل داخل الأسرة الفقيرة ينشأ فى ظل هذه الثقافة ويتطبع بها عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية، ويصل إلى تمثل تلك الثقافة فى سن السادسة أو السابعة". ويرى أن الفقر يشل قدرة الفقير على المشاركة فى الثقافة القومية وأن سلوك ومعتقدات وقيم الفقراء قد لا تتغير بل وقد تعوق التغيير بما فى ذلك الإفادة من فرص العمل المتاحة، كما وجد ضعف التنظيم الاجتماعى لدى الأسر ذات المستوى المتدنى من الفقر.

وقد يرتبط اكتساب الفقير للمهارات الفردية بالتوجيهات القيمية التى تشتمل عليها تنشئته الاجتماعية المتدنية والتى تعمل على تدعيم فشله وسلبيته [3]، نتيجة لعدم توجيهه نحو التعليم أو التدريب المهنى المدرسى ومن ثم لا يستطيع أن يواكب التطور

١- محمد الجوهرى، وسعاد عثمان، مرجع سابق، ص ٢٣٤، ٢٣٥.
٢- المرجع السابق، ص٢٤٣-٢٤٥.
٣- المرجع السابق، ص ٢٣٦.

التكنولوجى والصناعى والتخصصى فى العمل، ويؤدى فشله فى اكتساب هذه المهارات إلى فشله وتخلفه اقتصاديا ويعيش فى حالة فقر مستمر.

ومن خلال دراسات ثقافة الفقر نجد أن كثيراً من علماء الأنثروبولوجيا الثقافية والحضرية الآن لا يعطون الأهمية الكبرى إلى العامل المادى المتمثل فى السكن ومنطقة الإقامة ومستوى الدخل، والنمط الاستهلاكى بقدر ما يعطون أهمية أساسية وجوهرية للنسق الفكرى والأنماط السلوكية التى ألفها هؤلاء الفقراء فى حياتهم، والتى حددت لهم ولأجيالهم المستقبلية بفعل التنشئة الاجتماعية إطاراً للرؤية الذاتية، ورؤيتهم للآخرين [1] وهنا قد تكمن نقطة عدم الالتقاء بين فكر المخططين، وفكر ساكنى المناطق العشوائية.

فما ينظر إليه المسئولون والمخططون على أنه سلوك سلبى لدى أصحاب الثقافات الفرعية للفقر، خصوصا فى نمط الإقامة، والمهنة، ودرجة الاندماج فى الحياة الاجتماعية والمشاركة السياسية، يراه سكان تلك المناطق على أنه إيجابيات قد تم وضع معايير خاصة لها فى ضوء حياتهم وثقافتهم المحلية.

ويؤدى ذلك إلى القول أنه إذا كانت مسئولية أى هدف محدد قد يقع بشكل رسمى على عاتق تنظيم معين، إلا أن هذا التنظيم لن يستطيع منفرداً تحقيق ذلك الهدف دون مساندة التنظيمات الأخرى وعلى رأسها التنظيم الثقافى، فقد يكون التنظيم الصحى على سبيل المثال - مسئولاً بدرجة أولى عن التنمية الصحية للطفل، إلا أن تحقيق هذه التنمية لا يمكن أن تتم دون وعى وتثقيف صحى عام، يسهم فى بثه النظام التعليمى والإعلامي والجمعيات الأهلية. وبتعبير آخر أن الاستثمارات التى توجه إلى تنمية الطفولة لا تحقق النتائج المرجوة منها، إذا لم يصحب ذلك التركيز على التخطيط الثقافى والاجتماعى.

١- محمد عباس، مرجع سابق، ص ٢٥١.

ومن ثم فإن من أهم جوانب تنمية الطفولة ما يتصل بمواجهة تلك الترسبات من التخلف الفكرى. الأمر الذى أدى فى الآونة الأخيرة إلى الاهتمام بدراسة المناطق العشوائية والعمل على تطويرها فى ضوء تغييرها من الداخل، وبما يمكن الوصول بها كى تصبح مناطق منتجة اقتصادياً، ومتماسكة اجتماعياً، من خلال غرس قيم المشاركة وحب الأداء والإنجاز الرامى إلى الإسهام فى عملية التنمية داخل القطاعات الحضرية.

وعلى هذا الأساس لابد من أن يسبق هذا التطوير دراسات مكثفة تراعى أهمية الكشف عن البعد الاجتماعى والثقافى فى وضعية المجتمعات العشوائية، لاسيما وأن بعضها ليس فقيراً بالمفهوم الاقتصادى حيث وجدت بعض الدراسات[1] أن كثيراً من سكان المناطق العشوائية يمتلكون الأجهزة الحديثة بشتى أنواعها فى الوقت الذى يضيق فيه السكن البسيط أو العشة بسكانها من الداخل، وعندئذ يمكن تفسير تلك الظاهرة فى ضوء عوامل عديدة ذات ارتباطات اقتصادية واجتماعية وثقافية، قد يصعب فى كثير من الأحيان الفصل بينها.

وإذا كان واقع الأسرة العربية قد تغير كثيراً عما مضى حيث تأثرت أساليب الحياة بها نتيجة لانتشار وسائل الاتصال الحديثة، مما يفرض علينا إيجاد صيغ للتفكير تمكن الأطفال من التعامل مع مصادر المعرفة الجديدة وما يسمى بثورة الاتصالات والمعلومات ومع المشكلات المتجددة بصورة يومية، بما يسمح لهم بالتعامل مع الثقافات الأخرى واحتوائها وتطويعها وفق ظروف المجتمعات العربية، ومن ثم يمكن التغلب على ما يعرف بالغزو الفكرى والثقافى، هذا الغزو لم يأت من فراغ فتربته الخصبة هى مجتمعات القهر والتى تفتقد للأدوات الفكرية التى تقوم على الحوار الهادف والاعتراف للآخرين فى إبداء رأيهم واحترام هذا الرأى والتسامح معه أيا كانت درجة الاختلاف. فالمؤسسات الثقافية تتشكل بحسب طبيعة النظام الذى تنتمى إليه.

١- المرجع السابق، ص ص ٢٥٢-٢٥٣.

حتى صار القائمون على التنشئة لثقافية للطفل العربى وفقا لما توصلت إليه إحدى الدراسات [1] من نتائج لا يعرفون حقا ماذا يريدون من الطفل؟ ولا ماذا يريدون له؟ ولا كيف يؤثرون فيه؟ "خاصة فى غياب سياسة قومية واضحة فى مجال تثقيف الطفل تلتزم بها الأجهزة والمؤسسات المختلفة، وبخاصة الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام والثقافة وتتفاعل مع بعضها فى سبيل تقديم ثقافة متكاملة للطفل العربى".

والمستقرئ لواقع الأسرة العربية يجد أنها مازالت تنظر إلى الطفل نظرة هامشية اعتقاداً بأنه مادام صغيراً فهو يتحرك وفقاً لأهواء الكبير ويظل هكذا حتى يكبر، وتشير إحدى الدراسات التربوية فى هذا المجال إلى أنه بالرغم من الجهود التى تبذلها معظم الأسر العربية فى تطوير أساليب التنشئة الثقافية للطفل وتحسين عملياتها إلا أن الغالبية العظمى منها ما تزال دون الحدود الدنيا المقبولة فى تنشئة الطفل فى هذه المرحلة [2].

التسرب الدراسى والأمية:

إن الظروف والأوضاع الراهنة تفرض علينا قولاً بأن عامل الفقر سيظل يفرض نفسه ويمارس ضغوطه ويكون تأثيره كبيراً، فعلى الرغم ما يتبع من وسائل لتطوير مجتمعاتنا وبناء المدارس الحديثة بها، إلا أن هذا التطوير مظهرى ولا يمس المشكلات العضال بأى نوع من الحلول، فالفقر لا يظل ساكنا بل يتقدم بخطى سريعة مع التراجع الملحوظ فى الفرص المتاحة بأسواق العمل.

وتحت وطأة تلك الظروف نجد أن نسبة كبيرة من أبناء الفقراء ما تكاد تلتحق بالتعليم حتى ترسب أو تتسرب لأن الفقر يحول بينها وبين مواصلة التعليم بنجاح، حيث يضطر الكثير منهم إلى الانقطاع عن الدراسة للبحث عن عمل مقابل أجور تعود على

١- عبد العزيز الغريب مجاهد صقر، دور الأسرة فى التنشئة الثقافية لطفل ما قبل المدرسة، مجلة كلية التربية طنطا العدد ٢٥، ١٩٩٨، ص ٢٢.

٢- حامد عمار، التنمية البشرية فى الوطن العربى، المفاهيم - المؤشرات-الأوضاع، (القاهرة- سينا للنشر، ١٩٩٢) ص ١٥٠.

أسرهم بدخل إضافى يساعدها فى مواجهة تزايد نفقات المعيشة لاسيما وأن مشوارهم الطويل نحو إكمال تعليمهم لن يصل بهم إلى شئ ذى قيمة بالمعايير المادية السائدة، وذلك لعدم وجود عائد ملموس أو سريع من التعليم لمواجهة متطلبات الحياة. ولسوء الحظ فإن الحرمان التعليمى لا ينتهى بالقيد فى المدرسة بل إن الفقراء يكونون أكثر اتجاها نحو التسرب من النظام [١] ، وغالبا ما تحل الأمية والجهل، وذلك لانحدار المستوى الاقتصادى للأسرة، والذى يعكس ميول الأسرة نحو تعليم أبنائهم والظروف الاقتصادية تكبح جماح تلك الميول ويتضح ذلك جليا عند فحص رغبة الآباء والذين يبدون بصفة عامة استجابة لهذا الأمر. وخلاصة هذا الوضع يمكن القول بأن المناطق العشوائية تفرض وضعا تعليميا معينا مؤداه أن هناك ارتباطا بين درجة الفقر ومستوى تعليم أفراد الأسرة.

كما أن التعليم وظروفه قد يدفع إلى هروب الطفل من المدرسة، نتيجة عدم تكيفه معها أو بسبب ما يلاقيه من عنف فيها، هذا إضافة إلى ما تسهم فيه الأسرة من عدم تشجيع أو حماس بسبب عدم القدرة على مواجهة المصاريف والأعباء المدرسية نظراً لارتفاع تكاليف التعليم، المجموعات الدراسية وانتشار الدروس الخصوصية، حيث يجيز قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ [٢] تحصيل رسوم فى مرحلة التعليم الأساسى نظير خدمات إضافية (مادة ٣)، كذلك فقد أدخل نظام شبه إلزامى لمجموعات التقوية مقابل رسم شهرى (قرار رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٦) [٣] وتنال هذه الأعباء من المبدأ الدستورى القائل بمجانية التعليم (مادة ٢٠) [٤] .

١- عزة كريم وآخرون، " الطفل في المناطق العشوائية دراسة اجتماعية لمنطقتي الحوتية والشرابية " ، ندوة أوضاع الطفل في المناطق العشوائية ، بالتعاون بين وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية ، قطاع الرعاية الاجتماعية والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، الفترة ٣٠- ٣١ مايو ١٩٩٨، ص ص ١٢٢ ،١٢٣.

٢- القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١(قانون التعليم)، الجريدة الرسمية، العدد ٣٤،٢٠ أغسطس ١٩٨١.

٣- وزارة التربية والتعليم ،قرار رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٦، بشأن إجراء بعض التعديلات بقانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١.

٤- دستور جمهورية مصر العربية لسنة ١٩٧١، النشرة التشريعية، سبتمبر ١٩٧١.

وجدير بالذكر أن وزارة التربية والتعليم قد أعفت الأيتام وأطفال شهداء القوات المسلحة فى العمليات الحربية من المصروفات الدراسية قرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٩٢) [١] ولم يمتد الإعفاء إلى طوائف الفقراء.

أيضا أدت الزيادة السكانية المطردة والموارد المالية المحدودة إلى وجود عجز فى مبانى المدارس، الذى أدى بدوره إلى وجود فترتين دراسيتين، علاوة على ازدحام الفصول وقد أثر ذلك فى نوعية التعليم، وفى الأنشطة التربوية بهذه المدارس، مما أسهم فى انخفاض جودة النظام التعليمى.

وأمام الإمكانات المالية المتواضعة للأسر الفقيرة، وأمية الأغلبية الساحقة من الآباء والأمهات، لم تستطع الأسر تعويض تدنى الخدمة التعليمية، على نحو ما تسمح به إمكانات الأسر غير الفقيرة.

ولهذا فإن ما يحصله أبناء الأسر الفقيرة من المدرسة أقل - عادة - مما يحصله أبناء الأسر غير الفقيرة، والتى أصبحت تعتمد على الدروس الخصوصية، التى أصبحت مشكلة قومية تهدد العملية التعليمية فى جوهرها، إذ يكاد يصبح التعليم عند الكثيرين منزلياً وليس مدرسياً.

وقد يحدث التسرب كنتيجة للإخفاق فى التحصيل والمتابعة الدراسية والتى تعتمد فى جزء منها على الظروف الصحية للطفل، والبيئة السكنية. فقد تدفع الحالة الصحية السيئة الطفل، إلى التغيب وبالتالى تتسبب فى تقهقر مستواه التحصيلى، مما يدفعهم للتسرب، وعلى سبيل المثال [٢] يعانى ٥٢٪ من الأطفال فى التعليم الأساسى من الأنيميا و٢٠٪ من نقص الفيتامينات والبروتينات. وقد قامت وزارة التعليم بوضع أسلوبين لمواجهة

١- وزارة التربية والتعليم ، قرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٩٢، بشأن إعفاء الأيتام وأطفال شهداء القوات المسلحة فى العمليات الحربية من المصروفات الدراسية.

2- Azer, A., and El Adway, M., 1994: Towards the implementation of the convention on the rights of the child in Egypt. July, 1994, UNICEF, p. 13.

الوضع الصحى للطلاب، فتم وضع نظام للتأمين الصحى[١] " ق رقم ٩٩ لسنة ١٩٩٢" والذى ينص على أن يسدد تلميذ المدارس الحكومية مبلغا سنويا ٤ جنيهات، مقابل حصوله على هذه الخدمة، فى حين يسدد تلميذ المدارس الخاصة ١٠٪ من المصروفات السنوية، وبذلك يتحقق قدر من العدالة - وإن كان الفقراء سيجدون فى مساهمتهم عبئاً إضافياً على ميزانيتهم المرهقة بالفعل -، وتم الأخذ ببرنامج غذائى[٢] فى بعض مدارس التعليم الأساسى إلا أن إحصاءات وزارة التعليم تشير إلى أن هذا البرنامج يغطى ٣٨,٥٧٪ طفل فى التعليم الأساسى، و٢,٥٪ فى المدارس الإعدادية وذلك نظراً للقيود الخاصة بالميزانية حيث يتمثل أغلبها فى مساعدات خارجية. وقد كشفت دراسة [٣] فى القاهرة وشبرا الخيمة أن معدلات حضور التلاميذ كانت عالية بدرجة ملحوظة فى المدارس التى طبق فيها البرنامج الغذائى، حيث تعد التغذية حافزلتشجيع التلاميذ على الانتظام فى الدراسة.

أما المسكن وظروفه من حيث الاتساع والضيق فقد وجد أن له أثراً هاماً على قدرة الأبناء على التحصيل الدراسى وتحقيق التفوق العلمى .

ومن أسباب التسرب أيضاً الاعتماد على الأطفال للقيام ببعض الأعباء الأسرية كما إن فقدان أحد الأبوين أو كليهما أو وجود مشكلات داخل الأسرة بين الوالدين قد يكون سبباً فى ضعف الرقابة على الأطفال ومن ثم انحرافهم وتسربهم من المدارس.

وكذلك فإن الضغوط التى يعانى منها الأطفال نتيجة للآثار المدمرة للأحداث العامة داخل وخارج نطاق الأسرة مثل المشاجرات والجرائم ومطاردة الشرطة لمرتكبى الجرائم والبلطجة وهدم المنازل وسوء استخدام السلطة من قبل الحكومة أو بعض الشخصيات

١- وزارة الصحة، قانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٩٢، فى شأن نظام التأمين الصحى،الجريدة الرسمية العدد ٣١ تابع فى ١٩٩٢/٧/٣٠.

2- Azer, A., and El Adway, M., 1994, op.cit., p. 45

3- zer, A., 1995: Modalities of the best interests,Principle in Education, May, 1995, UNICEF, p.13.

المحلية، أو سد مطالب العديد من الأقارب المعوزين كل ذلك يؤثر سلبا على قدرة الأطفال على التركيز على أنشطتهم التعليمية. وفى تلك المجتمعات [1] يتولد لدي الطفل الصغير وعائلته شعور دقيق لدافعيه الاستخدامات البديلة للوقت الذى يقضيه الطفل بالمدرسة حتى لو استطاعوا تقدير فوائد الحضور المنتظم للمدرسة على المدى البعيد، فمطالب الحياة على المدى القصير تجعل من الحضور المنتظم للمدرسة رفاهية بالنسبة لواقع الحياة.

نستخلص مما سبق أن المحصلة التعليمية للتلاميذ تعكس تأثير كل من المدرسة والأسرة لذلك نرى فى المجتمعات التى تتسم بعدم التكافؤ الاجتماعى الواضح -على الرغم من تكافؤ نمط الدراسة والمدارس- أن المردود التعليمى والنتائج تكون غير متكافئة أيضاً حيث أنها تعكس الفروق فى الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للتلاميذ.

وقد أكدت الدراسات [2] والمتابعات الميدانية التى حللت مشكلات التسرب والأمية وعمالة الأطفال فى مناطق هامشية بمحافظة القاهرة على غلبة العامل الاجتماعى الاقتصادى فى تفسير هذه المشكلات، وقد لاحظت الدراسات فى حى "منشأة ناصر" أن غالبية الصبية تسربوا من المدرسة الابتدائية بعد سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات على الأكثر، أو لم تعرف أقدامهم الطريق إليها أصلاً، واتجهوا للعمل بالورش العديدة بالحى أو بفرز القمامة وغيرها من الأعمال التى تجلب نقوداً تساعد أرباب أسرهم فى مواجهة تزايد نفقات المعيشة، وهى فى معظمها أسر أمية وفقيرة وكبيرة العدد يتجاوز حجم كل منها ستة أفراد.

وجدير بالذكر أن جريان المال مبكراً فى أيدى الصبية أفرز أجيالاً مدخنة حيث ينحرف أغلب العمال الصغار إلى التدخين فى سن الثامنة أو ما يزيد عنها قليلاً سواء أمام الأسرة أو خلف ظهرها، كما يلجأ قطاع ليس بالضئيل من المراهقين - سواء من هؤلاء

١- فرناندو ريمرز، الفرص التعليمية للأسر ذات الدخل المنخفض فى أمريكا اللاتينية، مجلة مستقبليات، مجلد ٢٩ عدد ٤، ديسمبر ١٩٩٩، ص ٦١٤.

٢- جلال معوض، الهامشيون الحضريون والتنمية فى مصر (٢)، مرجع سابق، ص ٥٨-٥٩.

العمال أو من العاطلين - إلى إشباع رغبتهم فى الإثارة والمغامرة عن طريق تجاوز الحدود الأخلاقية أو القيام بأفعال خطرة مثل سرقة السيارات والمتاجر والمارة والمشاجرة وتعاطى المخدرات وغيرها من الأفعال المعبرة عن الانحراف الاجتماعى.

فالتسرب يعنى فى المقام الأول الوجود فى الشارع والسعى إلى عمل غالبا ما يكون هامشيا. وتقدر إحدى الدراسات [١] أن حوالى ثلث حجم التسرب من التعليم الابتدائى فى مصر يعود إلى الحاجة أو الرغبة فى العمل من جانب التلاميذ المنتمين إلى أسر فقيرة، مما يفسر ارتفاع عدد المشتغلين فى الفئة العمرية ٦-١٢ سنة من (٢٦٥,٤) ألف طفل عام ١٩٧٤ إلى (١,٠١٤,٣) مليون طفل عام ١٩٨٤ وزيادة نسبتهم من إجمالي القوى العاملة من (٢,٧٪) إلى (٧,١٪) خلال نفس الفترة.

وباستقراء الإحصاءات التعليمية [٢] يتضح ارتفاع نسبة الهدر فى النظام التعليمى بصفة عامة ومرحلة التعليم الأساسى خاصة فى بداية التسعينيات حيث لم يزد عدد المتخرجين من الفوج الدراسى بعد ٩ و١٠ سنوات عن ٥٩١٩٨٨ تلميذاً وتلميذه بنسبة ٦٤,٢٪، مما يوضح أن ٣٢٠٠١٢ تلميذاً وتلميذه بنسبة ٣٥,٨٪ لم يتموا مرحلة التعليم الأساسى، ويضافون سنوياً إلى الأميين فى مصر.

وإزاء معدلات التسرب الكبيرة، أوجدت وزارة التربية والتعليم عام ١٩٨٨ نظام الإعدادية المهنية كنظام بديل للتعليم الأساسى يغلب عليه الطابع العملى " قرار وزير التعليم رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٨٨" [٣] ، وتلاه الأخذ بنظام الثانوية المهنية "قرار وزير التعليم رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠"[٤] ، ويعد الأخير نظاما موازيا لنظام التعليم الثانوى الفنى، وبذلك

١- المرجع السابق، ص ٥٨.
٢- عبد العظيم العطوانى، رؤية مستقبلية لتفعيل دور مدارس الفصل الواحد فى محو أمية الإناث مؤتمر تنمية المرأة العربية الإشكاليات وآفاق المستقبل، ٥-٧ فبراير ٢٠٠١، جامعة جنوب الوادى مركز دراسات الجنوب، المركز العربى للتعليم والتنمية، ص ١٧٩.
٣- وزارة التربية والتعليم، قرار وزير التعليم رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٨٨، فى شأن نظام الاعدادية المهنية.
٤- وزارة التربية والتعليم، قرار وزير التعليم رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ ، فى شأن نظام الثانوية الفنية.

أوجدت ازدواجية جديدة، حيث لم يعد التعليم المهنى جزءا من التعليم العام وشكلا من أشكال التعليم المستمر، وفى نفس الوقت عانى نظام التعليم الإعدادي المهنى منذ بدايته من مشكلة عدم توافر المعدات والموارد.

وقد بذلت فى وقت لاحق محاولات لمعالجة الموضوع ومن بين ذلك اتفاق مبارك كول لتشجيع التعليم الفنى، ومشروع وزارة التعليم بالاشتراك مع اليونسيف لتوفير "مدارس المجتمع" فى المناطق الريفية المحرومة [١] .

وكما ترتبط الأمية بالتسرب، فإنها أيضاً تقترن دائما بالفقر، ومن الصعب حسم مسألة أيهما السبب وأيهما النتيجة إلا أنه من الثابت أن الاثنين بينهما علاقة تبادلية تفاعلية، كما إنهما يؤديان معا إلى نشأة مشكلات مجتمعية عديدة[٢] . فتعد مشكلة الأمية من أعقد مشكلات الدول المتخلفة والتى ترتبط بالمشكلات الاقتصادية والسكنية والصحية[٣] . فالأمية حالة تحد إلى درجة بعيدة من قدرات الفرد عن المشاركة الإيجابية والفعالة فى العمل الاجتماعى والاقتصادى والسياسى السائد [٤] ، ومن الطبيعى أن تتفاقم مشكلاتها أكثر كلما ارتفعت نسبتها بالمجتمع الحضرى.

ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى مشكلة التسرب ودورها فى زيادة أعداد الأميين من الذكور والإناث على حد سواء، وغالبية المتسربين يرتدون للأمية بعد فترة طالت أم قصرت وقد بلغت أعداد المرتدين للأمية كل عام ١٥٠ ألف، وهكذا يتضح دور ظاهرة تسرب عدد لا يستهان به ممن أتيحت لهم فرص الالتحاق بفصول التعليم الأساسى فى تفشى الأمية [٥]

1- Azer, A., and El Adway, M., 1994, op.cit., p. 48.

٢- محمود الكردى، التحضر دراسة اجتماعية، الكتاب الثانى الأنماط والمشكلات، مرجع سابق ص ٢٣٩.

٣- محمد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ٢٥.

٤- محمود الكردى، التحضر دراسة اجتماعية، الكتاب الثانى الأنماط والمشكلات، مرجع سابق ص ٢٣٩.

٥- محبات أبو عميرة، محو الأمية بين صيغ غالبة وصيغ غائبة - رؤية للغد، مؤتمر تنمية البيئة الريفية، جامعة عين شمس، ١٧-١٩ أكتوبر ١٩٩٥، ص ص ٦-٧.

فالفرد المتعلم أقدر من الأمى على فهم الاتجاهات الصحيحة نحو الاستثمار والادخار والاستهلاك، ومعرفة المبادئ الصحية وشروط الغذاء الجيد، والانتفاع بالخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية، وأقدر على محاربة العادات السيئة وتفهم العادات الصحيحة، وأقدر على تقبل التغير ودفعه، وهو وحده القادر على فهم الآلة الحديثة وطريقة عملها وصيانتها وما يتم فى مجالها من تطورات.

كما يترتب على الأمية ، أو تدنى المستوى التعليمى، وفقر إمكانات التثقيف الذاتى، أنماط الثقافة الاستهلاكية التى تنحدر بالمستوى الفكرى قبل أن تنهض به إضافة إلى شيوع نمط السلبية فى المشاركة السياسية . كما أنه فى واقع يتعاظم فيه فعل قوى اجتماعية رجعية لتشكيل الوعى بالإضافة إلى تفشى الجهل وسهولة تصديق الخرافة، فإن إدراك الفقراء لحقيقة ذواتهم، فضلا عن حقائق الواقع الذى يعيشون فيه ومشكلاته، يتسم بالتشوه وهذا مما يدفعهم فى اتجاهات قدرية ويضعف فيهم الإيجابية إزاء الأحداث، ويزرع فيهم السلبية واللامبالاة بل والاتكالية على الغير، ويتجاوز الأمر القضايا العامة، ويصل إلى أمور الحياة اليومية[١] .

وبذلك تضع مشكلة الأمية مصر - ونحن فى بداية الألفية الثالثة - فى موقف صعب أمام التحديات التى تواجهها على المستويين المحلى والعالمى، لأنه ليس من المنطقى أن نتحدث عن كيف يمكن تحقيق التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية مع وجود هذه النسبة الكبيرة من الأمية والتى تصل إلى ٣٣,٥٩٪ طبقا لإحصاءات ٢٠٠٠ [٢] . وللإناث فيها النصيب الأعلى حيث بلغت نسبة أمية الإناث فى ٣٠ يونيو ٢٠٠١ إلى ٤٣,٤٪، وبين الذكور ٢١٪ [٣] .

١- عزت حجازى، مرجع سابق، ص ص ١٣٤، ١٣٥.

٢- ضياء الدين زاهر، تعليم الكبار منظور استراتيجى، ط١، (القاهرة ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ١٩٩٣)، ص ١٧.

٣- سعاد أحمد حسين، تنمية المرأة الريفية للحد من الإعاقة كأحد المحاور الرئيسية فى تنمية الثروة البشرية، مؤتمر تنمية البيئة الريفية، جامعة عين شمس، ١٧-١٩ أكتوبر ١٩٩٥، ص ١٤.

وتتركز معظم هذه النسب فى صعيد مصر حيث تصل نسبة أمية الإناث فى بعض المناطق الريفية به إلى أكثر من ٩٠٪ [١] ، ومن هنا يقال أن المرأة تشكل نصف المجتمع من حيث الكم، ولكن لا تشكل نصفه من حيث الكيف، وبالرغم من تساوى المرأة الرجل فى العدد تقريبا داخل المجتمع فإن عدد الأميات من الإناث يبلغ ضعف عدد الذكور على مستوى الجمهورية.

وهناك العديد من العوامل التى ما تزال تقف عائقا أمام تعليم الفتيات بالشكل المطلوب منها:

- الزواج المبكر[٢] : حيث تشير إحدى الإحصائيات إلى أن ١٨,٢٪ من النساء فى مصر يتزوجن فى سن أقل من ١٦ عاماً، وأن ٣٢٪ من الزيجات فى المناطق الفقيرة تتم دون السن القانونى، بسبب الفقر والأمية وعدم الوعى بمخاطر الزواج المبكر.
- الظروف الاقتصادية [٣] : وذلك أن رب الأسرة غالباً ما يضحى بفرصة ابنته فى التعليم لصالح الابن عندما تزداد عليه الأعباء، ولا يتم هذا التفضيل بناء على قدرات عقلية أو تحصيلية ولكن بناء على نوع الطفل" جنسه" [٤] . فالحالة المتدنية للكثير من الأسر وخاصة بعد ارتفاع التكلفة الفعلية للتعليم، هى ما تمثل عوامل طاردة للأطفال الفقراء والفتيات منهم على وجه الخصوص إلى خارج المدرسة.
- الموروث الثقافى للأسرة [٥] : كانتشار الاتجاهات المعادية لفكرة تعليم البنات، والتى ترى ضرورة بقائها بعيدة عن مجالات التعليم والثقافة، للتحديد الصارم لدورها، ولضمان

١- وزارة التربية والتعليم، الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، إحصاء بأعداد الأميين فى مصر فى يونيو ٢٠٠١م.

٢- نادية قاسم، بعض معوقات دور المرأة العربية والمصرية فى التنمية البشرية، مؤتمر التنمية البشرية فى الوطن العربى، المؤتمر العلمى السنوى الخامس عشر فى الفترة من ٢٠-٢٢/٤/١٩٩٩، كلية التجارة جامعة المنصورة ص ١٠.

٣- مصر، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤، (القاهرة، معهد التخطيط القومى، ١٩٩٤)، ص ١٢٤.

٤- مديحة الصفتى، المرأة المصرية بين النظرية والتطبيق: حول العادات والتقاليد، المعوقات الثقافية للمرأة المصرية بين العادات والتقاليد، (جمعية أصدقاء الشعب، ١٩٩٥)، ص ٢٥.

٥- نادية قاسم، مرجع سابق، ص١٠.

سيطرة الرجل عليها، ومنع ترسب أفكار خاطئة فى رأسها تجلب عليها الشجار مع زوجها [١] ، وبعض العادات والتقاليد التى ترى أنه يجب أن تحاط البنت بسياج من الممنوعات فى سلوكها وحرية تحركها، وأن الأفضلية فى عمل المرأة يكون فى عملها كربة بيت، لذا يجب استقطابها من عالم الطفولة إلى عالم السيدات فى سن مبكرة.

بالإضافة إلى انخفاض المستوى الثقافى لبعض الأسر مما قلل من وعيهم وإدراكهم لأهمية تعليم بناتهم، وقيام الفتاة بالعديد من الأعباء المنزلية، مما يتسبب فى تعثرها فى الدراسة وبالتالى يعرضها للرسوب ومن ثم للتسرب.

وعلى صعيد التعليم هناك عوامل عديدة تتشابك آثارها وتؤدى إلى التسرب الذى يفضى إلى الأمية منها [٢] :

- عدم قدرة النظام التعليمى على استيعاب جميع من هم فى سن الإلزام، حيث إن نسبة الاستيعاب تتراوح بين ٧٠-٨٠٪ وقد يرجع هذا للتزايد السكانى وقلة الموارد المتاحة لبناء المدارس.
- ضعف الكفاية الداخلية للنظام التعليمى وما يرتبط به من رسوب وتسرب من الصفوف الأولى للمرحلة الابتدائية.
- تدنى مستوى تكافؤ الفرص فى توزيع الخدمات التعليمية، وتزايد أعداد المرتدين للأمية نتيجة عدم وجود برامج للمتابعة. وغير ذلك من الأسباب المرتبطة والمترابطة والتى تؤدى فى النهاية إلى تشابك وتعقد المشكلة.

وبصفة عامة يمكن القول بأن الأمية هى حصيلة لعوامل كثيرة غالبا ما تتضافر آثارها، وليس التعليم سوى عامل واحد فقط من بين عوامل أخرى كثيرة تؤدى إليها، فثمة متطلبات اجتماعية واقتصادية وثقافية وجغرافية تتداخل فى هذا المجال.

١- مديحة الصفتى، المرأة المصرية بين النظرية والتطبيق: حول العادات والتقاليد، مرجع سابق، ص ٢٥.
٢- مصر، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥، مرجع سابق، ص ص ٨٥، ٨٩.

ولقد بذلت مصر عدة جهود لمحاربة الأمية بدأت منذ زمن طويل وقد كانت جهود أهلية ورسمية بعد ١٩١٩ ثم توالى عدة قوانين بدأت بالقانون ١١٠ لسنة ١٩٤٤[١] ، وانتهت بالقانون ٨ لسنة ١٩٩١[٢] ، الذى عالج سلبيات القوانين والقرارات السابقة عليه، بأن جعل محو الأمية وتعليم الكبار واجب وطنى ومسئولية قومية وسياسية، تلتزم بتنفيذها كافة الجهات المسئولة والشركات والأحزاب والنقابات، كما أشار القانون - ولأول مرة - إلى إنشاء الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، برئاسة رئيس مجلس الوزراء وتتولى وضع خطط وبرامج محو الأمية ومتابعة تنفيذها والتنسيق مع الجهات المختلفة فى هذا الشأن.

ثم جاءت تجربة مدارس المجتمع عام ١٩٩٢[٣] ، ثم تجربة الفصل الواحد [٤] ، "قرار رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٩٣" كمحاولة للقضاء على الأمية فى المرحلة العمرية ٨-١٤ سنة.

ولكن هذه الجهود لم تؤد دورها كاملاً حيث ما زالت الأمية شائعة، نظراً لارتفاع تكلفة برامجها، ولم يعد لها الكفاءات البشرية القادرة على التخطيط والتدريس والإشراف والمتابعة علاوة على إسناد الإشراف عليها لجهات غير متخصصة، وقلة ملاءمة المناهج الدارسية لحاجات الدارسين، وضعف عمليات التقويم، وعدم التوزيع الجغرافى الجيد لتلك الفصول والمدارس، بالإضافة لإتباع أساليب تقليدية نمطية لا تراعى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتربوية لهؤلاء الدارسين، وعدم قبول السكان لهذا النوع من التعليم واقتناعهم ببعض الأقاويل الشائعة مثل "بعد ما شاب ودوه الكتاب"، إضافة إلى قلة الوعى بأهمية وأهداف تلك البرامج.

١- محمود السيد سلطان، مرجع سابق، ص ٢٤٣.

٢- قانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١، فى شأن محو الأمية وتعليم الكبار، الجريدة الرسمية، العدد ١٢، فى ٢١ مارس ١٩٩١.

3- Azer, A., 1995: Modalities of the best interests, Principle in Education, op.cit., p. 24.

٤- وزارة التربية والتعليم، قرار رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٩٣، فى شأن إنشاء الفصل الواحد الصادر فى ١٩٩٣/١٠/١٧.

إضافة لما سبق فقد أشارت نتائج بعض الدراسات التى تمت فى هذا المجال أن هناك معوقات كثيرة تقف دون تحقيق برامج محو الأمية لأهدافها، منها أن برامجه متخلفة وجامدة وغير متنوعة وأساليبه تقليدية، وهناك عزوف عن العمل فى مؤسساته فالتخطيط لهذا التعليم شكلى وجامد ومحدود الفاعلية، والقرارات التى تتخذ بشأنه عارضة ومتقلبة [١] ، فلا توجد سياسة واضحة المعالم لتعليم الكبار، وكذا النقص الواضح فى الوسائل لتنفيذ هذه السياسة، بالإضافة إلى محدودية التنظيم المسئول عن تخطيط برامج محو الأمية وعدم مواكبته للتطورات التكنولوجية [٢] .

ومما هو جدير بالذكر أن الأمية لا تعنى عدم الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب فقط ولكن هناك أمية ثقافية وأمية سياسية وأمية اجتماعية، حيث نجد الشخص لا يجيد لغة الحوار والتفاهم ولا يعرف واجباته وحقوقه السياسية والاجتماعية وتمتد الأمية لتشمل الأمية المهنية، حينما يستخدم وسائل بدائية فى مهنته غير ملمً بالتقنيات الحديثة.

كما يمكن القول بأن الأمية الحقيقية والتى يتغاضى عنها الناس - رغم أنه بعلاجها تستقيم الأمور فى شتى مناحى الحياة - هى الأمية الدينية، فالعارف بأصول دينه يتطلع دائما إلى الرفعة وعلو الشأن والتقدم، صادقا ومخلصا فى عمله مربيا فاضلا فى بيته، محبا لغيره، غيورا على مجتمعه، تبنى حياته على الشورى والديمقراطية، أما الجهل بأمور الدين فيترتب عليه الكثير من أوجه الفساد والانحراف والمشكلات التى تنعكس على الفرد والجماعة، بل إن محاولة صرف الناس عن اتباع صحيح الدين لا يجنى من ورائه إلا الخراب والفتن الكثيرة. وإذا كان هناك ردً بأن الدول العلمانية والغربية أكثر تقدما على الرغم من عدم تدينهم فتلك المجتمعات لا يشوبها سوى التدنى الخلقى من أمور جنسية وزواج شاذ، حيث تعد مثل هذه الأمور أمرا عاديا فى عرفهم وثقافاتهم، أما عن أسلوب

١- ضياء الدين زاهر، تعليم الكبار منظور استراتيجى، مرجع سابق، ص ١٧.
٢- أحمد عبد الحميد الشافعى، محمد شكرى وزير، جهود الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار فى مواجهة مشكلة الأمية بمحافظة الشرقية "دراسة ميدانية"، مجلة كلية التربية بالزقازيق، العدد ٣٩، سبتمبر ٢٠٠١، ص ١٣٦.

حياتهم فهو نهج كل الرسالات السماوية حيث أخذوا منها ما يخص حياتهم الدنيا من حيث اعمار الأرض والمشاركة المجتمعية ونشر العدل والمساواة فيما بينهم، وقد وصف ذلك الإمام محمد عبده رحمه الله بأنه رأى إسلاماً بلا مسلمين.

عمالة الأطفال:

أصبحت ظاهرة استخدام الأطفال بمثابة قوى عاملة فى كثير من الأنشطة الاقتصادية مشكلة تعانى منها معظم دول العالم خاصة دول العالم النامى، حيث يشير تقرير منظمة الأمم المتحدة للأطفال (اليونسيف) - عن وضع الأطفال فى العالم عام ١٩٩٧- إلى أن الأطفال العاملين أقل من ١٤ سنة قد بلغ عددهم ٢٥٠ مليون طفل فى أنحاء العالم [١] ، كما تشير الإحصاءات المتاحة إلى أن حجم الأطفال العاملين فى مصر أقل من ١٤ سنة يبلغ حوالى مليون ونصف مليون طفل عامل، فى حين تقدر منظمة العمل الدولية (١٩٩٨) نسبة عمالة الأطفال ٧٪ من إجمالى حجم القوى العاملة فى مصر[٢] ، وتتجاوز أعدادهم الفعلية هذا الرقم بكثير.

وتعد عمالة الصغار سلاح ذو حدين، حيث الإقبال عليهم وتشغيلهم لدى أصحاب الحرف والمهن والمصانع لانخفاض أجورهم، وسهولة استغلالهم فى العمل لساعات طويلة وللتهرب من أى التزامات من قبلهم مما يفتح أسواقا لعمالتهم- يشجع الأطفال على التسرب من التعليم، ومن جانب آخر زيادة البطالة لخريجى الكليات والمعاهد المختلفة لزيادة أجرهم بالمقارنة بعمالة الصغار.

١- علا مصطفى، الأطفال العاملون فى الحضر - دراسة استطلاعية فى مدينة السويس، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوى الثانى للبحوث الاجتماعية ٧-١٠ مايو ٢٠٠٠، مج٣ ،ورش عمل، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٠، ص ٨١٥.

٢- مشيرة عبد الحميد اليوسفى، عمالة الأطفال وتفضيلاتهم المهنية وحاجاتهم النفسية فى محافظة المنيا، مؤتمر الطفولة العربية الواقع وآفاق المستقبل، ٢٩/٣١ أكتوبر ٢٠٠١، جامعة جنوب الوادى ،مركز دراسات الجنوب ص١٠١.

وبدأت القضية فى الظهور فى برامج المؤتمرات الدولية بشكل عام، حيث تم فيها دراسة العوامل التى تسهم فى إحداث هذه الظاهرة، والأسباب التى تعمل على تزايدها، والآثار التى ينتج عنها عمل الطفل فى سن مبكرة.

ويرجع تزايد عمالة الأطفال إلى تزايد الضغوط الاقتصادية - إذ تساهم الإضافة المادية التى يشارك بها الطفل فى دخل الأسرة فى تلبية احتياجاتها -، وزيادة عدد الأسر التى تنزل إلى خط الفقر ودونه، وإلى هجرة عدد كبير من العمالة المدربة إلى سوق العمل "أسباب اقتصادية" ، وعدم سد الحاجات الأساسية للطفل "أسباب نفسية"، وعدم توافر العلاج للأسر الفقيرة " أسباب صحية"، وانخفاض مستوى الوعى الثقافى لدى أولياء الأمور، كثرة عدد الأبناء، التفكك الأسرى "أسباب أسرية"، وعدم الرغبة فى التعليم لدى الطفل نتيجة لتدنى مستوى تحصيله عن مستوى أقرانه فى الفصل، وشعوره بالحرج " أسباب ذاتية"، وعدم استيعاب المدارس للعدد المتزايد من الأطفال ممن هم فى سن التعليم، وتسرب الأطفال من المدارس "أسباب تربوية".

فالتعليم يعد بعداً أساسياً فى مشكلة الأطفال، فلو كان الأطفال بحكم المرحلة العمرية التى يعيشونها منتظمين فى الدراسة لما كنا إزاء هذه المشكلة، ذلك أن التعليم فقد مصداقيته إلى حد كبير، فمن ناحية تتزايد بطالة المتعلمين، مما يجعل التعليم غير ذى جدوى اقتصادية، ومن ناحية أخرى يواجه الطفل عدم جاذبية المدرسة التى تعجز عن الاحتفاظ بالأطفال الملتحقين بها فيتسربون من مرحلة التعليم الأساسى التى يفترض أنها إلزامية.

كما تواجه الأسر ذات الدخل المنخفض مصروفات عديدة على الرغم من سياسة المجانية، وكانت النتيجة المباشرة لانخفاض نوعية وكفاءة النظام التعليمى، مع ارتفاع نفقاته، والظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر الفقيرة أن ارتفعت نسبة التسرب.

وإذا كانت زيادة نسبة التسرب تعطى مقياساً واضحاً وحساساً لعدم تفعيل قوانين التعليم الإجباري، فإن ما نجده من عمالة للصبية فى كل مكان يمنحنا القول أيضاً بأن النصوص التشريعية الخاصة بعمالة الأطفال لا وجود لها، فهى تصاغ لتصبح حبر على ورق وتتمثل تلك التشريعات فى القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١[١] الذى حظر عمل الأطفال دون سن ١٢ سنة - واستثنى من ذلك عمال الفلاحة البحتة، وهو بهذا الاستثناء فتح الباب على مصراعيه أمام أرباب العمل الزراعى للاستعانة بالأطفال فى إنجاز أعمالهم بالشكل والشروط التى تناسبهم، مما قد يؤثر سلبيا على انتظام هؤلاء الأطفال فى المدرسة وقرارات وزير القوى العاملة والتدريب بتحديد بعض الأعمال الخطرة التى لا يجوز استخدام أطفال بها حتى سن ١٧ سنة (قرارات رقم ١٢ و١٣ لسنة ١٩٨١) [٢] ، والقرار رقم ١٤ لسنة ١٩٨٢ [٣] الذى وضع بعض الشروط لعمالة الأطفال، كتقديم الحدث شهادة طبية تثبت خلوه من الأمراض قبل التحاقه بالعمل، وأن يوقع صاحب العمل كشف دورى مرة كل عام على الحدث للمحافظة على لياقته الصحية، وأن يقدم لكل حدث يوميا كوبا من اللبن المبستر بحيث لا يقل وزن اللبن الصافى عن ٢٠٠ جرام، والقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦[٤] الذى عدل الحد الأدنى لسن العمل إلى ١٤ سنة، وذلك توفيقا للسن التى ينتهى عندها التعليم الإلزامى الذى يبدأ من سن السادسة وكان ينتهى عند ١٤، بعد اختزال سنوات الدراسة بالحلقة الأولى من التعليم الأساسى إلى خمس سنوات بدلا من ست سنوات، لذا ننتظر أن يرتفع هذا السن إلى ١٥ بعد عودة السنة السادسة مرة أخرى.

١- القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١(قانون العمل)، الجريدة الرسمية، العدد ٣٣، ٢٣ أغسطس سنة ١٩٨١.
٢- قرارات وزير القوى العاملة والتدريب، رقم ١٢ و١٣ لسنة ١٩٨١، فى شأن حظر عمل الأطفال فى بعض الأعمال، الوقائع المصرية، فى ١٣ فبراير ١٩٨٢، العدد ٣٦ تابع.
٣- قرار وزير القوى العاملة والتدريب، رقم ١٤ لسنة ١٩٨٢، فى شأن نظام تشغيل الأحداث والظروف والشروط والأحوال التى يتم التشغيل فيها، الوقائع المصرية، فى ١٣ فبراير ١٩٨٢، العدد ٣٦ تابع.
٤- القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ (قانون الطفل)، الجريدة الرسمية، العدد ١٣ تابع فى ٢٨ مارس ١٩٩٦.

وتفعيل تلك التشريعات يبرز مدى حرصنا على مساعد الأطفال على توجيه نشاطهم وجهدهم للانتظام بالتعليم الإلزامى ومن ثم حصولهم على أساسيات المعرفة ويخطو بهم قدما نحو تنمية مهارات التفكير التى تمكنهك من حساب خطواتهم والموازنة بين الالتحاق بالعمل ومواصلتهم للتعليم.

ولعل أخطر ما فى ظاهرتى تسرب الأطفال وعمالتهم من نتائج هو زيادة رصيد المجتمع من الأميين [1] ، حيث إنه من المتوقع للتلميذ الذى يترك المدرسة قبل أن يتم مرحلة التعليم الأساسى أن يرتد للأمية ثانية، نظرا لعدم ممارستهم ما تعلموه من مهارات الاتصال، ويزداد هذا التوقع إذا تركه التلميذ قبل إتمام الحلقة الأولى من التعليم الأساسى وحتى لو حاول التلميذ التوفيق بين عمله ومدرسته فإن ما يتعرض له من ظروف عمل لا تتناسب مع قدراته الجسدية تنعكس على حالته الصحية والنفسية، فتتسبب فى زيادة نسبة الغياب وتخلفه التحصيلى وبالتالى تعرضه للرسوب ثم التسرب. وكما أن اتجاه الأطفال إلى سوق العمل يؤدى إلى تسربهم من المدرسة، فإن تسربهم من المدرسة يدفعهم إلى سوق العمل، أى انه يمكن القول بوجود علاقة تأثير متبادل بين ظاهرة عمالة الأطفال وتسربهم الدراسى.

ومن أهم الآثار المنعكسة على الطفل من جراء عمله هى سوء التغذية، والتعرض لمخاطر وأضرار جسيمة فى مواقع العمل التى تفتقد الحماية والوقاية، مما يؤدى إلى عرقلة نموه ونضجه، كما يسلب العمل حق الطفل فى أن يعيش فترة طفولته بعيداً عن أى مسئوليات، وقد لا يستطيع الطفل العامل أن يمارس أى نوع من أنواع النشاط والترفيه والترويح لأنه ليس لديه وقت فراغ، مما يعوق نموه العقلى والنفسى وبخاصة ما يتعلق بالقدرة على التخيل والإبداع وغيرهما، وقد يؤدى إلى الانحراف الخلقى حيث يتعلم هؤلاء

١- محمد إبراهيم عطوه مجاهد، العمالة بين الأطفال والتعليم الأساسي فى مصر، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد ١٧، سبتمبر ١٩٩١، ص ٢١١.

الأطفال بعض السلوكيات الضارة كالتدخين وتعاطى المخدرات وبذاءة التعبير، وقد يتعرض لقسوة صاحب العمل والتى قد تصل فى بعض الأحيان - كما تحدثنا الصحف اليومية - إلى حد إيذاء الطفل بالضرب المبرح مما ينتج عنه عاهات أو تشوهات جسدية وذهنية ونفسية لشعوره بالدونية، أو استغلال جنسى، أو استغلال هؤلاء الأطفال فى عديد من الجرائم، مما قد يدفعه للهروب من العمل والانحراف.

وأخيرا فإن الطفل العامل يعانى من فقدان الشعور بالأمن والقيمة والكرامة ويعانون أيضا من النظرة العدوانية، وعدم تقبل الآخرين لهم، مع الشعور بالحزن، وعدم شعورهم بالحرية مع إحساسهم بالإهمال وغياب السلطة [١].

وعلى الرغم من النتائج المتعددة لعمالة الأطفال إلا أن حجم الاهتمام الرسمى وغير الرسمى بمشكلة عمالة الأطفال فى مصر عموماً ومناطقها الحضرية الهامشية خصوصاً ما يزال غير متناسب مع خطورة هذه المشكلة، فلم توجد الحملات الإعلامية المحركة لإيقاظ الضمير الإنساني للأسر ولدى أصحاب الورش وتوجيه الدعوة لأصحاب القرار لتفعيل القوانين، والإسهام فى التأثير على الرأى العام للحد من هذه الظاهرة.

وإذا كان عمل الأطفال يحفل بأوضاع غير ملائمة بالنسبة للمرحلة العمرية التى يعيشونها، فإنه يمكن القول بأن عمالة أطفال المناطق العشوائية تعد مجازاً أحد الخيارات الملائمة لظروفهم [٢] - إن البديل عن العمل بالنسبه لبعض هؤلاء الأطفال الذين لم يلتحقوا بالتعليم أو تسربوا منه فى مراحل مبكرة، هو التشرد فى الشارع، وإذا ظل الأطفال فى الشارع فإنهم سوف ينضمون إلى الفئة التى بدأت تشكل ظاهرة حاليا، وهى فئة أطفال الشوارع - على أن تتوافر في العمل الشروط والظروف الملائمة، مع مراقبة أوضاع الأطفال

١- مشيرة عبد الحميد اليوسفى، مرجع سابق، ص ١٠٧.
٢- عزة كريم وآخرون، مرجع سابق، ص ٢٣٦.

فى العمل، والحفاظ على حقوقهم بشكل خاص، والمتابعة المستمرة، لمعرفة أوجه الإنفاق لما يتقاضونه من أجور لحمايتهم من التشرد والانحراف.

انحراف الأحداث:

أصبحت مشكلة انحراف الأحداث من المشاكل الاجتماعية الخطيرة التى تقلق السلطات المسئولة وخاصة فى المناطق الحضرية بصفة عامة والهامشية الحضرية بصفة خاصة، والتى بدأت تتفاقم بها المشكلة بشكل ملفت للنظر، فالحياة فى مثل هذه المجتمعات تتميز بالتعقد والتنافس والاتجاه المادى والسطحية فى القيم الأسرية وبالفساد الذى يعترى المعايير والقيم التقليدية التى تأخذ فى الاختفاء [١].

ومن أسباب وجود هذه الظاهرة الفقر، وزيادة عدد أفراد الأسرة، والإحساس بالظلم واستخدام العقاب البدنى فى التربية، وحب المغامرة، والاضطرابات النفسية، والفشل فى الدراسة ففى دراسة ميدانية [٢]. عن ظاهرة جنوح الأحداث وجد أن الأحداث الجانحين يكونون غالبا من أسر فقيرة، كبيرة العدد، ويقيمون فى مساكن متواضعة تزيد فيها كثافة الإقامة لتصل إلى أكثر من ثلاثة أفراد للحجرة الواحدة.

وقد أثبتت الدراسات [٣] التى أجراها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية أن ٤٦,٢٪ من مساكن أسر هؤلاء الأحداث الجانحين غير صالحة للسكن، بينما ٣٤,٤٪ منها فقط هى التى تتوفر فيها شروط المسكن الملائم.

من أهم عوامل الانحراف عند الصغار هو الشعور بالحرمان الذى ينتج عن وجود عائق بالبيئة يحول دون إشباع حاجاته ويهدد شخصه، والصغير المنحرف يستجيب إلى غريزة الحرمان بتحطيم العائق وإزالته بغض النظر عن النتائج الاجتماعية أو القانونية

١- عثمان لبيب فراج، الصحة النفسية للطفل فى الأسرة، مرجع سابق، ص ص ٣١٣، ٣١٤.
٢- مجلة التربية ، العدد ٣ ، السنة ٤٢،فبراير ١٩٦٩.
٣- المرجع السابق، ص ص ٤٠٨.

التى تترتب على سلوكه [1] ، وهنا يأخذ السلوك المنحرف أشكاله العدوانية المختلفة من تخريب، اعتداء على ممتلكات أو أشخاص، سرقة، شذوذ جنسى، وقد يستجيب الصغير إلى تجربة الحرمان بالانسحاب من الموقف المحيط به ويظهر ذلك بشكل هروبه من المدرسة أو التشرد فى الطرقات أو المروق من سلطة الكبار، والبحث عن مصدر آخر للسلطة يضع له الحدود فيسير فى نهجها وغالباً ما يكون هذا المصدر هو شلة الأصدقاء.

كما أن العجز الاقتصادى يعوق الطفل عن الاستفادة بالإمكانيات والخدمات المقدمة له من قبل المجتمع، ويؤدى إلى سوء التغذية وبالتالى ظهور بعض أمراض الضعف الجسمانى، وإلى الشعور بالنقص نتيجة الاختلاط بمستويات مختلفة مما يؤدى إلى انسحاب الطفل وانطوائه وحرمانه من فرص الاشتراك فى أوجه النشاط المختلفة، ومن ناحية أخرى قد يؤدى الحرمان إلى القسوة والسلوك العدوانى. ومن هنا يمكن أن يلعب الافتقار المادى دوراً خطيراً فى حياة الأسرة، فقد يقودها إلى بعض السلوك المنحرف وينعكس ذلك على سلوك الأطفال الشخصية.

ومن العوامل المتسببة فى جنوح الأحداث كذلك الهجرة الداخلية إلى المدن، حيث يؤثر ذلك سلبيا على العلاقات العائلية والجماعية مما يؤدى إلى إضعافها على المستوى العائلى أو قطعها بالمرة على مستوى الجماعة، والتقليص تبعا لذلك من الرقابة التى تسلطها المجموعة على الأفراد، فيبرز الفرد وكأنه نكرة فى هذا الوسط المعمارى الجديد فيأتى بسلوكيات منحرفة دون خشية معرفة المحيطين لأمره.

كما ترتبط أيضاً مشكلة تشرد الأحداث بتفكك الأسرة مما يؤدى بالحدث إلى تركها والسير فى طريقه الخاص مع شلة من الأصدقاء، وقد تتحول هذه الشلل إلى عصابات تقوم بالسرقة، ومع شدة الفقر والإهمال قد يتحول إلى مهن تافهة كجمع أعقاب السجائر ولعب القمار والشحاذة، وهكذا يتحولون بالتدريج إلى أحداث متشردين، كما يلاحظ ارتفاع

١- عثمان لبيب فراج، الصحة النفسية للطفل فى الأسرة، مرجع سابق، ص ص ٣٠١، ٣٠٢.

نسبة الجريمة فى المدينة بسبب حركة التنقل المستمرة فيها وإليها وبسبب الفروق الكبيرة بين طبقاتها والتجمعات السكانية فيها، وتكون الأحياء المتخلفة وكراً للجهل والمرض والتشرد والجريمة [١].

ويعتبر فشل الأسرة فى توفير الحماية للطفل ومنحه الأمان والاطمئنان الاجتماعي عاملاً هاماً فى جنوحه وارتباطه بالجريمة [٢]، حيث أكدت نتائج بعض البحوث الخاصة بجناح الأحداث وانحرافهم أن الشعور بالقلق من الحرمان ومن فقدان الحب أكثر شيوعاً فى قصصهم[٣].

وتؤثر حالات الحرمان الاجتماعى والبيئى المختلفة كالبطالة والفقر والمساكن الفقيرة وسوء التغذية فى الترابط الأسرى، حيث تتجه بعض الأسر الضعيفة إلى التفكك والانحلال ويتعرض الأطفال فى سنوات أعمارهم المبكرة إلى أخطار عدم استمرارية الأمومة والإهمال العاطفى مما يتسبب فى تعرضهم للاضطرابات النفسية [٤].

فضلاً عن مسئولية وسائل الأعلام نتيجة لتقليد الأطفال لما يحدث فى أفلام العنف والإثارة والألعاب، فمعظم الألعاب التى يراها الأطفال بما فيها من مؤثرات، تثير الخيال فى نفوسهم، مما يتسبب فى إصابة بعضهم بما يعرف بسيكولوجيا التوحد، التى تعنى أن الطفل يدمج ذاته فى ذات الشخصية المرئية التى تثير إعجابه، وخلال عملية التوحد هذه قد يلجأ إلى ممارسة ألعاب خطرة شاهد مثلها، ويرى بعض العلماء أن الآثار السلبية لهذه الألعاب قد لا تظهر فى المدى القريب، عند فئة من الأطفال، حيث تختزن فى عقلهم

١- محمد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ١١٧.
٢- مديحة محمد سيد إبراهيم، "دور الأم الإثرائى فى النمو الاجتماعى للأبناء دراسة اجتماعية سوسيومترية على عينة من أطفال دور الحضانة"، عدد ١٩، جزء ٢، مجلة كلية التربية بدمياط، ١٩٩٣، ص ١٣٠.
٣- محمود حسن، الأسرة ومشكلاتها، (القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨١)، ص ١٧.
٤- كلير فهيم،الاضطرابات النفسية للأطفال الأعراض والعلاج،(القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٩٣)، ص ١٩.

الباطن، وتظهر فى الأغلب مع ظهور مرحلة المراهقة، وقد تمتد إلى مرحلة الشباب، وذلك تبعا لعوامل خارجية وداخلية، كفيلة بإثارتها وإخراجها من العقل الباطن [١].

كما أن مشاهدة الأفلام العنيفة الجرائم باختلاف أنواعها يزيد من رد الفعل العدوانى لديهم، فهم غالبا ما يلجأون إلى محاكاة المناظر التى يراها أمامه فينمو لديهم بعض المشاعر والميول العدوانية بل وقد تكسبهم بعض أنماط السلوك العدوانى وهذا بدوره قد يسهم إلى حد كبير فى تكوين السلوك الإجرامى أو السلوك الجانح .

فبرامج العنف والجريمة فى التليفزيون تساعد الأطفال المتلائمين جيدا مع البيئة والمستقرين مع أقرانهم على التنفيس عن ميولهم العدوانية، ولا يحتمل وقوع أى ضرر من هذه البرامج للأطفال المستقرين، أما الأطفال غير المتوافقين مع البيئة وغير المستقرين فانهم يخلقون التوتر بدلا من التنفيس عنه، ويقيمون عالما خياليا غير صحى [٢].

كما أن تزايد جرائم الأحداث فى مصر، وخصوصا فى القاهرة والمدن الكبيرة حيث توجد العديد من المناطق الهامشية المزدحمة بالسكان، يعود إلى عوامل أخرى من أبرزها تأثير التنشئة والوسط الاجتماعى، فالطفل الذى يعيش مع والده تاجر المخدرات فى جو من الترقب والقلق والعائد المادى الكبير، عادة ما يستهويه العمل فى هذا المجال [٣].

كما تم تسجيل وجود انحراف فى سن مبكرة (٧ سنوات)، وهو ما يؤكد على عدم كفاءة أساليب التنشئة فى الجماعات المعرضة للخطر، ودلل مسح لجمعية الدفاع الاجتماعى أجرى على ٢٨٦ طفل ما بين ١٢-١٨ سنة على أنهم ينتمون إلى أسر فقيرة ومحرومة، وأغلب الأطفال واجهتهم صعوبة فى الاستمرار فى التعليم، ولم يحظوا بتدريب مهنى، وحاولوا إيجاد عمل ولكنهم وجدوا صعوبة فى الاستمرار فى عمل دائم [٤].

١- حسنى عبد الحافظ، " ألعاب الفيديو وانحراف الطفولة"، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، مجلة التربية، العدد ١٢٨، السنة ٢٨، مارس ١٩٩٩، ص ص ٢٩٤، ٢٩٥.

٢- إبراهيم إمام، الإعلام الإذاعى والتليفزيونى، ط٢، (القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٨٥)، ص ١٣٤.

٣- جلال معوض، الهامشيون الحضريون والتنمية فى مصر (٢)، مرجع سابق، ص ٥٩.

4- Azer, A., and El Adway, M., 1994, op.cit., pp. 79, 80.

مما سبق نستخلص أن البيئة هى المسئول الأول عن انحراف الأحداث وليس للوراثة أى دور فى ذلك، لذا عرف الحدث الجانح بأنه الطفل الذى يتعرض لمؤثرات بيئية من نوع ما قد تكون نتيجة أسلوب فى التربية والعلاقات الوالدية غير المتوافقة [١] ، وقد تكون مؤثرات خارج نطاق الأسرة، مما يترتب عليه اكتساب مجموعة من العادات والاتجاهات تشمل الاتجاه نحو الذات أو الاتجاه نحو الآخرين، وهذه العادات والاتجاهات لا تحقق له التوافق مع نفسه، أو مع المجتمع الذى يعيش فيه.

ولا يعنى هذا أن كل الأطفال الذين يتعرضون لمثل هذه المؤثرات البيئية لابد أن ينحرفوا، وإنما تمثل الأسباب التى ذكرناها سابقا الأرضية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية التى قد تسهل ظهور الانحراف، الذى هو سلوك فردى لا يبرز إلا فى ظل ظروف نفسية معينة.

ومن هنا يمكن القول بأنه لا يعنى بالأطفال المنحرفين بأنهم غير قادرين على النمو الطبيعى المتزن والمتكامل [٢] ، ولا يعنى أيضا عدم صلاحيتهم للقيام بأى دور إيجابى، وأن غياب الأسرة الطبيعية أو أحد أعضائها لا يعنى عدم وجود من يقوم مقامها بدرجة أو أخرى، بل يعنى بهم هم الأطفال الذين وضعوا فى هوامش الحياة الاجتماعية مع ما يصاحب ذلك من إهمال وإساءة معاملة، بل يعنى فى المقام الأول مسئولية المجتمع الذى يجب أن يكون ولياً لمن لا ولى له وراعياً لمن لا راعى له، وأنه مسئول بشكل رسمى أو غير رسمى فى تقديم الخدمة والرعاية اللازمة لمن يحتاجها.

ووجود هذه المؤشرات فى أى مجتمع تدل على خلل فى سياسته الاجتماعية التى لا تتضمن تدابير أو خدمات وقائية لهؤلاء الأطفال المعرضين للخطر وأسرهم، هذا بالإضافة

١- المجلس القومى للطفولة والأمومة، وثيقة استراتيجية تنمية الطفولة والأمومة فى مصر، مرجع سابق، ص ٢٦.
٢- عبد السلام بشير الدويبى، المدخل لرعاية الطفولة، ط٢ ، (ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ١٩٨٨) ص ٨٢.

إلى عدم وجود حماية اقتصادية مناسبة للجماعات المحرومة وهو ما يسهم فى تعريض هذه الأسر لمخاطر جمة، وجميعها أمور تشير إلى الحاجة إلى المواجهة بسياسات ملائمة.

كما يمكن القول بأن انحراف الأحداث ما هو إلا عرض أو مجموعة أعراض وليس مرضا قائما بذاته، فقد يكون عرضا يعكس اضطرابا اجتماعيا وضعفا اقتصاديا كما قد يكون عرضا لاضطراب نفسى أو مرض عقلى إما موروث أو جلبته البيئة إليه.

ارتفاع نسبة التشرد والجريمة:

هناك افتراض عام يذهب إلى أن "المدينة" هى التربة الخصبة لنمو الجريمة[1] فهناك عوامل ودوافع خاصة بالمدينة تسهم فى شيوع صور الجريمة وأنماط الانحراف بصفة عامة، كما أن هناك مسببات تقف وراء نمو أشكال معينة من الجريمة وطرائق خاصة من الانحراف قد لا تتوافر بكافة المدن على حد سواء، لارتباطها بالبناء الاجتماعى، والتركيب الاقتصادى السائدين بالمدينة.

وكذلك فإن العوامل الاجتماعية -الثقافية قد تزيد من حدة ظواهر الإجرام الحضرى ولعل أبرزها التنشئة الاجتماعية وما تكسبه من قيم، فإن كانت قيماً إيجابية وجهته إلى فكر سليم وسلوك قويم أما إن لم تكن كذلك فإن بوادر الانحراف تبدأ فى الظهور وتتبدى فى أشكال مختلفة قد تكون بسيطة وتافهة فى البداية إلا أنها سرعان ما تتحول -إن لم يفطن المحيطون بالفرد لخطورتها ويسعون إلى علاجها- إلى ظواهر إجرامية خطيرة تنتقل من فرد إلى آخر وكأنها مرض معد سريع.

ورغم أن الشواهد تدل على أن الإجرام والجنوح أكثر انتشارا فى المدن إلا أنه من الصعب القول إن التحضر فى حد ذاته هو السبب فى انتشار الإجرام والجنوح، وإنما يمكن القول إن التغيير الاجتماعى وما يتبعه من تفكك يساعد على انتشار أنماط من الإجرام

١- محمود الكردى، التحضر دراسة اجتماعية، الكتاب الثانى الأنماط والمشكلات،مرجع سابق، ص ص ٢٣٩، ٢٤٠

والجنوح فى البيئة الحضرية [١] . فالأنساق الاجتماعية الحضرية، تفرز أنماطاً معينة من العلاقات الاجتماعية تتسم بخصائص تدفع إلى شيوع أشكال معينة من الجريمة، فهى علاقات ثانوية تحكمها المصلحة والمنفعة بالدرجة الأولى [٢] .

ولا يعزى الجنوح فى البلاد النامية عادة إلى العوامل الاجتماعية الاقتصادية المتدنية فحسب ولكن أيضا بعض الوسائل التى قصد بها تحسين النواحى الاقتصادية والاجتماعية التى ساعدت على خلق ظروف مواتية للإجرام مثال ذلك ما قام به المستثمرون وما أطلقوه على أنفسهم بمصطلح رجال الأعمال من استغلال لأملاك الدولة ونهب لأموال البنوك الوطنية واستغلالها لصالحهم بكل المقاييس حيث ساهموا فى رفع الأسعار بطرق جنونية وهربوا بمدخرات الدولة للخارج وقسموا أراضى الدولة وتاجروا فيها، ومنهم من اعتمد على التكنولوجية الحديثة وقاموا بتشريد العمالة المدربة القديمة والتى رتبت أمورها استقرت أحوالها على أساس دخلها الثابت والمستقر.

وما من شك فى أن ظاهرة الجريمة تعد إفرازاً طبيعياً لتلك العلاقات فهى تنتشر بمعدلات أكبر حينما تتسم العلاقات بالتفكك والتحلل، وعندما تسود نزعات الأنانية والتفضيل الكامل للمصلحة الشخصية حتى وإن تعارضت مع مصلحة الجماعة [٣] ، كما أن هناك طبقات تمتلك نسبة كبيرة من مصادر الإنتاج وتتحكم بالتالى فى مصائر الطبقات الأخرى عن طريق تشغيلهم فى مجالات الأعمال وتحديد متوسط أجورهم، الأمر الذى يؤدى إلى تفجر ظواهر الصراع داخل أبنية المجتمع التى تتواكب حتماً مع نمو عديد من صور الجريمة والانحراف.

١- عثمان لبيب فراج، مشاكل السلوك الاجتماعى عند الأطفال أولاً جناح الأحداث، مجلة التربية الحديثة، العدد ٤ السنة ٤٢، إبريل ١٩٦٩، ص ٢٩٨.

٢- محمود الكردى، التحضر دراسة اجتماعية، الكتاب الثانى الأنماط والمشكلات،مرجع سابق، ص ٢٤٠.

٣- المرجع السابق، ص ص ٢٤٠، ٢٤١.

وتؤكد الدراسات [١] أن المناطق العشوائية حضانة لصور النشاط الاجتماعى كالاتجار فى الممنوعات، وإيواء أوكار الجريمة، الأمر الذى جعلها مصدرا ونقطة جلب للكثير من حالات الفساد الاجتماعى والأخلاقى والانحراف السلوكى.

وتشهد تلك المناطق [٢] انتشاراً واسعاً لنشاطات وظواهر اجرامية مرتبطة بفئات خارجة عن القانون، تمارس عمليات الاتجار بالمواد المخدرة أو السطو والسرقة أو البلطجة وفرض الإتاوات أو النصب وتزوير المستندات، وغيرها من الجرائم والتى تعود إلى عوامل متداخلة ومشكلات كثيرة من أهمها الفقر والبطالة والحرمان من الاحتياجات الأساسية وانتشار الأمية، وانخفاض مستوى المعيشة، وشيوع ظاهرة الحقد الاجتماعى حيث تقع كثير من هذه المناطق بالقرب من مناطق حضرية راقية بها مظاهر الإسكان الفاخر.

بالإضافة إلى عدم استغلال وقت الفراغ فيما يفيد، وذلك رغم إنشاء العديد من قصور الثقافة، والمكتبات، ومراكز الشباب والأندية الرياضية، حيث تركز معظم قصور الثقافة فى المدن الرئيسية فى حين أن المناطق الفقيرة محرومة منها، ولا يوجد تقويم لهذه النوادى كما اشترطت اللائحة النموذجية لمكتبات الأطفال، ضرورة أن يلتزم المشترك بسداد اشتراك شهرى [٣] ولم تكن وزارة الشباب بأفضل حالاً حيث اشترطت لقبول عضوية الطلاب بمراكز الشباب وبالأندية الرياضية خلال العطلة الصيفية سداد اشتراك شهرى بالإضافة سداد الرسم الإضافي المقرر لمزاولة الألعاب وفقا للائحة المالية للنادى [٤] وبذلك صار الاشتراك الشهرى عقبة كأود أمام الفقراء الذين هم أحوج ما يكون للترويح عن أنفسهم من خلال هذه المراكز، وحاجزا لا يسمح بالمرور لغير القادرين.

١- على الصاوى، العشوائيات ونماذج التنمية، (مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦)، ص ٢٣.
٢- جلال معوض، الهامشيون الحضريون والتنمية فى مصر (٢)، مرجع سابق، ص ٦٠.
٣- قرار وزارة الشئون الاجتماعية، قرار وزارى رقم ٢١٧ لسنة ١٩٩٠، بشأن إصدار اللائحة النموذجية لمكتبات الأطفال، الوقائع المصرية فى أكتوبر ١٩٩٥، ص ٧.
٤- قرار وزارة الشباب، قرار وزارى رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٠، بشأن قبول عضوية الطلاب بمراكز الشباب وبالأندية الرياضية خلال العطلة الصيفية، الوقائع المصرية فى ١٣ يوليه ١٩٧٠، العدد ١٥٧.

ويؤكد كلارك [١] بقوله" إن معدلات الجريمة ترتفع فى المناطق التى تبلغ فيها نسبة وفيات الأطفال أربعة أمثال المدينة ككل وحيث نسبة الوفيات أعلى من ٢٥٪، وحيث انتشار الأمراض المعدية، وعندما يكون عدد من الشباب فقيراً فى التعليم وعاطلاً، وعندما يشعر الكثيرون أن جميعهم قد حرم من فرص الثراء والسلطة التى اعتادت أحياء أخرى أن تكسبها هنا يزداد الانحراف وتفرغ الجريمة. كما أوضح أن معظم المنحرفين يأتون من بيوت محطمة أو من بيوت فيها أحد الوالدين مدمن الخمر أو لا يشعر بأى إحساس بالمسئولية إزاء الأسرة أو المجتمع الكبير مثل هذه البيوت توجد فى المناطق الحضرية التى يسودها الفقر.

وترتبط خصوصية الجريمة بعناصر متعددة تتمثل فى:

- النمط الفيزيقى للمدينة، كموقعها، والوظيفة الاقتصادية لها، فالمدينة الصناعية تسودها جرائم العنف والسطو المسلح والاغتصاب، فضلاً عن تشكل المنظمات الإرهابية وغير ذلك، والمدينة التجارية تنشط بها الجرائم المتصلة بالرشوة والاختلاس والتزوير وجرائم المال [٢] . وهذا لا يعنى أن كل مدينة لها نمط محدد وثابت من الجرائم طبقاً لوظيفتها الرئيسية، وإنما هناك نمط غالب للجريمة تفرضه هذه الوظيفة يشاركه بطبيعة الحال كافة الأنماط الأخرى من الجرائم، والعلاقات الاجتماعية بين سكان المدينة.
- غياب الخصوصية فى الأسرة والمجتمع المحلى [٣] :

تعتبر الخصوصية من أهم العوامل التى تساعد على تدعيم القيم الأخلاقية الأساسية الصحية بداخل الأسرة، فإذا ما فقدت الخصوصية فقد معها العديد من المعايير الأخلاقية والإنسانية السليمة، ومن هذا المنطلق يفيد العديد من الدراسات الميدانية عن مدى ما

١- محمد عاطف غيث، تطبيقات فى علم الاجتماع، (الأسكندرية ، دار الكتب الجامعية، ١٩٧٠)، ص ٣٠٥.
٢- محمود الكردى، التحضر دراسة اجتماعية، الكتاب الثانى الأنماط والمشكلات، مرجع سابق،ص ص ٢٤٢، ٢٤٣
٣- عزة كريم وآخرون، مرجع سابق، ص ص ١٧٤-١٧٧.

تفتقد إليه المناطق العشوائية من خصوصية للأسرة التى انعكست بدورها على انتشار العديد من الأنماط الأخلاقية السلبية والانحرافية بين أفرادها، وخاصة الصغار منهم.

فالتلاصق الشديد للمساكن يجعل كل ما يدور داخلها مشاعا لدى الجميع، وقد أصبحت هذه المسائل لدى السكان أمورا عادية لا تزعجهم كثيرا، فهو يسمع ويرى ويعرف أدق الأسرار والأوضاع عن جيرانه، كما أدى صغر المسكن إلى أن فقدت الحياة الأسرية الواحدة خصوصيتها وأصبحت كل الأسرار والأمور الخاصة هى أمور مشاعة بين الجميع كما أدى هذا الوضع إلى افتقاد الحياء فى العلاقة بين الرجل والمرأة، مما أثر على أساليب تنشئة الصغار، وقد أدى هذا أيضا إلى عدم التزام المرأة أثناء الخروج من المسكن، دون محاولة لتغطية جسدها مما أصبح من المعتاد لدى الصغار أن ينظروا إلى مناطق الجسم الحساسة دون حياء.

وتتضح عدم الخصوصية بين الأباء والأبناء حيث النوم فى حجرة واحدة مما يؤدى إلى إمكانية رؤية الأبناء ذكور وإناث فى مختلف أعمارهم للعلاقة الخاصة بين الأباء مما يؤثر على تشكيل سلوكياتهم، وقد يدفعهم ذلك إلى الانحراف، وممارسة علاقات غير مشروعة منذ مرحلة الطفولة، فقد بينت دراسة ROUSE (١٩٩٠) [1] على طلاب الجامعة من خلال بحث تاريخ الحالة، وسلسلة من الاختبارات على سبع حالات فردية، أن سوء معاملة الوالدين بعضهم لبعض، وما يصدر عنهما من عنف جنسى أمام الأطفال، أثر على النمو النفسى الجنسى لديهم، مما ولد لديهم الميل إلى الاغتصاب، وخاصة الأطفال الذين شاهدوا مشاهد الجماع الجنسى بين الآباء والأمهات.

كما تؤدى رؤيتهم لهذه العلاقة إلى عدم الاحترام والتقدير الكافى لآبائهم. ومن ذلك يتضح أن ممارسة الحق الشرعى الطبيعى فى العلاقة بين الزوجين محاط بالعديد من

1-Rousel, L. (1990): The dominance motive in abusive partners: Identifying couple sat risk. Journal of College Student Development, v. 31 (4), pp. 330-335.

المشاكل والإباحية مما يساعد على ظهور الفتور بين الزوجين والانحراف والتوتر النفسى لدى الأبناء.

- وإذا كانت البيئة العشوائية يستباح فيها كل شئ من الموبقات والفساد والمخدرات والدعارة وتسريح المنحرفات وجلسات الغرز والفرفشة [1] ، فهى أيضاً تتسم بالسلوكيات العدوانية والشرسة، للاعتياد على استخدام الآلات الحادة والتى قد تؤدى إلى القتل، مما يجعل الأسرة تتعرض نتيجة لهذا السلوك غير المحسوب لكثير من القلاقل الاجتماعية إما بسبب موت الزوج، وإما بسبب دخوله السجن، وهنا تسعى المرأة على الأبناء وتخرج للحياة فتعمل فى مهن وضيعة متدنية، وغالبا ما تأخذ معها صغارها ليشاركوها فى تلك الأعمال المتدنية.

ولاشك أن نمط حياة يسير بهذا المستوى المتدنى اقتصاديا واجتماعيا إنما تبرز معه بعض ألوان وأنماط السلوك العدوانى المصحوب بالعنف والذى يكون من أدعى أسبابه الإحباطات التى يتعرض إليها أبناء تلك الفئة، وهى إحباطات فى شتى أنماط وسلوكيات الحياة، لاسيما إذا كانت مشاهدة التلفزيون تنقلهم من عالمهم وواقعهم إلى واقع آخر تبدو فيه الحياة مختلفة وأكثر بريقا، وهنا تتشكل الأنماط الجديدة للسلوك الانحرافى المصحوب بألوان مختلفة من العنف لتحقيق الرغبة الذاتية والطموح الشخصى من بيع للمخدرات أو توزيعها، والسرقة والنشل، والاتجار فى الجنس، والتعامل مع ساقطات المجتمع، أو ربما يأخذ السلوك الانحرافى شكلاً آخر فى عدم الرضا عن الذات وعدم الرضا عن المجتمع ونظامه السياسى وهنا تكون بداية النهاية لشخص يتشكل فى صورة جديدة من لبناء الفكرى المعقد.

١- محمد عباس، مرجع سابق، ص ص ٢٣١، ٢٣٢.

وقد أثبتت كثير من الدراسات [1] والتحقيقات فى الآونة الأخيرة أن هناك ارتباطا وثيقا بين المناطق العشوائية وبين حالات العنف والإرهاب، هذا وقد تنشأ ظاهرة العنف فى المجتمع نتيجة لحالة من "الاغتراب" أو "الضياع" أو "الانحراف"، وهى الحالة الاجتماعية التى تنشأ عن تفكك وانهيار مجموعة أو منظومة القيم والأعراف التى تربط عناصر المجتمع ومؤسساته بعضها ببعض أو تنشأ عندما يضيع الارتباط بين أهداف المجتمع أو الجماعة، وبين القيم والأحكام والأعراف التى تتحكم فى إمكانية تحقيق تلك الأهداف وعلى ذلك يكون هناك ارتباط قوى بين العنف وبين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تمر بها المجتمعات.

كما أن هناك أمور وممارسات مستباحة لها خطورتها المؤكدة على بناء نسق القيم والمعايير التربوية:

- التعامل مع دورات مشتركة للمياه بين الأسر، وارتداء النساء للملابس الخفيفة والعلاقات والممارسات والأفعال المباشرة داخل الأسرة وبين جميع أفرادها من رب الأسرة والزوجة والأبناء لاسيما فى ظل الإقامة داخل حجرة واحدة تستخدم للنوم والمعيشة والقراءة والاستذكار، فضلا عن التصاق المساكن وجرح بعضها لعورة بعض وجلوس النساء على المصاطب بملابسهن الخفيفة، يرضعن أطفالهن أمام المارة، غير مباليات بمشاهدة الذكور لعوراتهن الجسدية.
- ونظراً لضيق حيز المساكن التى يقيم فيها السكان ونظرا لتقارب وتلاصق المبانى بعضها ببعض بقدر يسمح بسماع همس الجيران داخل حجراتهم الخاصة، فإن العلاقات الخاصة بين الزوج والزوجة فى نطاق ذلك الزحام تحولت إلى مجرد علاقات فيزيقية لإتمام الرغبة والحاجة البيولوجية دون أن تكون مقرونة بقدر من المشاعر والأحاسيس العاطفية اللازمة لدفء العلاقات الزوجية، ولاشك أن ذلك قد يؤدى إلى تداعيات

١- المرجع السابق، ص ٢٣٣.

وسلبيات كثيرة، ربما تؤدى إلى فشل الحياة الزوجية والأسرية وقد تؤدى إلى الطلاق وقد تدفع الزوج إلى السهر خارج المنزل وربما إدمان المخدرات والانغماس فى بعض السلوكيات والممارسات غير السوية والتى قد تسبب كثيرا من الأمراض التناسلية [1] وكل ذلك له نتائجه السيئة على التنمية البشرية وعلى كفاءة العنصر البشرى. ولهذا تعد العشوائيات الحضرية وما بها من تضخم سكانى غير محسوب وغير مأمون العواقب من أهم العوامل التى تعوق عملية التربية السكانية.

ومما سبق يمكن القول بأن هذه المناطق والتخوم الهامشية تمثل قنابل اجتماعية موقوتة، فهى بيئات خصبة لانتشار الجرائم بها، كنتيجة لضعف سلطة الدولة والقانون وإحجام أجهزة الأمن عن التدخل فيها إلا فى حالات الحوادث الكبيرة كحوادث العنف والإرهاب وذلك منذ مطلع التسعينات، لا سيما فى ظل الارتباط القائم من وجهة النظر الأمنية بين الإجرام والإرهاب والتطرف.

تدنى المستوى الصحى:

الرعاية الصحية من الحاجات الأساسية للفرد، فالفرد المريض عالة على أسرته وعلى المجتمع، والأسرة المريضة عالة على المجتمع، والبيت السليم قوة ودعامة لبنيانه فنحن فى عصر تقاس فيه رفاهية الشعوب وقوتها بمقدار ما تقدم من إنتاج.

تبدأ الأوضاع الصحية غير المواتية للفرد من أصول طبقية فقيرة قبل الميلاد، فمن الشائع أن يستأثر الأب والأبناء الكبار بالجانب الأكبر من الاهتمام، مما يعنى أن تكون ظروف الأم الحامل والأبناء الصغار أقل ملائمة، فقد أوجدت الدراسات أن نحو (٥٠٪) من مجموع الأطفال والنساء فى هذه المناطق يعانون من سوء التغذية والأنيميا [2].

١- محمد عباس، مرجع سابق، ص ص ٢١٢، ٢١٣.
٢- على الصاوى، مرجع سابق، ص ٦٩.

ولما كانت المرأة الحامل والجنين لا يلقيان عادة ما يلزمهما من تغذية وعلاج وإهمال العناية النفسية والجسدية لهن، بالإضافة إلى متاعب الزواج المبكر، وتكرار الحمل، فإن هذا الأخير ينشأ فى ظروف لا يتوافر له فيها الحد الأدنى من متطلبات النمو الطبيعى بسبب نقص عناصر غذائية مهمة، مثل البروتين الحيوانى، والحديد، وبعض الفيتامينات، ولهذا كانت نسبة وفيات الأطفال الرضع، ونقص وزن الطفل عند الميلاد عالية عند الفقراء، علاوة على أن عمليات الولادة نادرا ما تتم فى مستشفى أو على يد طبيب وإنما تستأثر بها الدايات فى كثير من الأسر.

وتعد الرضاعة الطبيعية من المحاسن فى تلك المناطق ، نظرا للغريزة الإيجابية للأمهات نحو الرضاعة الطبيعية من جانب، ومن جانب آخر فإن القصور المادى للأسرة يجعلها تصرف التفكير عن إضافة مكملات غذائية صناعية للطفل، وبالتالى تتمسك باستمرار الرضاعة الطبيعية، ومن المؤسف له أن هذه العلاقة الإيجابية بين الطفل والأم قد يشوبها الفساد وتصبح ممارسة ضعيفة المردود، حيث قد يعزف الطفل تماما عن الرضاعة الطبيعية؛ بسبب ما يعانيه من إجهاد لطول فترة رضاعته من ثدى أمه وقلة ما يتوارد إليه من كميات؛ نظرا لسوء التغذية التى تتلقاها الأم فى تلك المناطق، ومن ثم يتعرض نمو الأطفال إلى القصور الشديد ويصبح أكثر عرضة للأمراض.

وحين يبلغ الطفل سن الفطام، وتتوقف الأم عن الرضاعة الطبيعية، فإن تغذية الطفل تفتقر إلى عناصر غذائية حيوية معينة، وخاصة فى سنوات ما قبل المدرسة حتى ست سنوات، وهى مرحلة مهمة فى نمو الطفل العضوى والنفسى والاجتماعى، ويضاعف من التأثيرات السيئة فى النمو العضوى والنفسى والاجتماعى أن يكون الطفل فردا فى أسرة كبيرة، مما يجعل نصيبه من الموارد المتاحة قد يكون تافها، ولا يتوافر الحد الأدنى المطلوب من التغذية والعلاج والسكن، مما ينجم عن ذلك الإصابة بأمراض سوء التغذية وتشوه النمو.

ولا يجد الفقراء من الأطفال فرصا كافية للعلاج، إذ يكتفى فى علاجهم - وبخاصة الإناث منهم - بالوصفات البلدية، أو باستشارة غير المتخصصين، أو بخدمات مؤسسات تتدنى فيها الرعاية إلى حد مخيف، مما يؤدى إلى تفشى الأمراض .

ويزيد خطورة الأمراض جهل الأباء الفقراء وتدنى الوعى الصحى عندهم، ومن واقع تلك المناطق نجد أنه مجهودات الوقاية الصحية كلها قائمة على أساس الأسرة، فهى التى ترعى الطفل فى حياته اليومية من حيث علاجه وغذاؤه وملابسه ولعبه ونظافته وحمله إلى مراكز العلاج المختلفة وغالبا ما تتركز هذه الرعاية على الأم التى تعتبر المحور الأساسى فى هذا المجال، ومن هنا فإن تعليمها ووعيها وخبرتها كلها عوامل محددة لما يمكن أن تعطيه لطفلها من أساليب الوقاية والعلاج.

وتؤكد المشاهدات الميدانية على أن السكان ليس لديهم الوعى بالقيم الصحية، حيث يقبلون على الشراء ممن يفترشون الأرض بمعروضاتهم من المواد الغذائية والخضراوات غير مبالين بما يمكن أن تسببه من أضرار.

ويؤدى الخواء الصحى المقرون بالأمية فى مناطق التخلف والفقر إلى إحلال باعة الأعشاب المتجولين، والمطببين والعرافين والدجالين محل الطب الحديث ولهذا تنتشر كثير من الأفكار والتفسيرات الشعبية، والتى سرعان ما تتبلور فى مواقف واتجاهات وأنماط سلوكية بل ومعتقدات شعبية رصينة، ضد الطب والدواء.

وتختلف أسباب سوء التغذية ففى بعض المناطق قد ينتج عن نقص المغذيات الدقيقة، وقد ينتج عن أمهات يعانين من فقر الدم أثناء الحمل فيلدن أطفالاً يعانون من سوء التغذية [1] ، وأيضا يمكن لأمراض الإسهالات والالتهابات الأخرى أن تستنزف مخزون التغذية لدى الأطفال، مما يجعلهم أكثر عرضة للعدوى والالتهابات ما لم يعطوا غذاءً إضافيا ملائما، ووقتا لاسترجاع الوزن الطبيعى.

١- اليونسيف، الأطفال والتنمية فى التسعينات، (القاهرة: اليونسيف، د.ت)، ص ١١١.

وفى الواقع أن العلاج حق أصيل للطفل كما نتبين من اتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩[١] والتى صدقت عليها مصر، حيث تنص فى مادتها رقم ٣٤ على أن تعترف الدول الأطراف بحق الطفل فى التمتع بأعلى مستوى صحى يمكن بلوغه وبحقه فى مرافق علاج الأمراض لإعادة التأهيل الصحى، وتبذل الدول الأطراف قصارى جهدها لتضمن ألا يحرم أى طفل من حقه فى الحصول على خدمات الرعاية الصحية. وتدل الدراسات التى أجريت على المناطق العشوائية على خرق مصر الواضح لهذه الاتفاقية.

فنجد نصيب المناطق العشوائية من الخدمات الصحية الحكومية ضئيلة، وعلى الرغم من أن الرعاية الصحية يقترض أنها متاحة فى معظم الوحدات الصحية الحكومية وتعتبر القدرة على تحمل نفقاتها مقبولة، إلا أن وجود عقبات فى التنظيم والعمالة والتمويل تعوق الخدمات، أو تضعف نوعيتها، ومستواها، مما يحول دون الاستخدام الأمثل، أو حتى الاستخدام المقبول لها. وكذلك الخدمات الصحية الخاصة المتمثلة فى العيادات الطبية والصيدليات فهى أيضا ضئيلة للغاية، حيث لا تعد تلك المناطق مكان جذب للعيادات الخاصة، نظرا لتدنى المستوى الاقتصادى وتدنى دخول الأفراد فى المنطقة، وهذا لا يتمشى بطبيعة الحال مع الأطباء الراغبين فى الثراء ويرفعون عاما بعد عام قيمة الكشف الطبى.

ومن جهة أخرى فإن بعض الأطباء الذين يقبلون على فتح عيادات لهم بالمنطقة، هم هؤلاء الذين لم يجدوا البديل أمامهم سوى تلك المنطقة، نظراً لتدنى حالتهم المهنية من جانب ومن جانب آخر عدم وجود الإمكانيات المادية التى تسمح لهم بفتح عيادات فى الأحياء الراقية.

١- الأمم المتحدة، اتفاقية حقوق الطفل، ١٩٨٩، نيويورك ، ١٩٨٩.

وتتمثل النتيجة فى خدمة واضحة العيوب من حيث إتاحتها للمستفيدين، لذا فإن النتيجة النهائية تتمثل فى استخدام ضئيل أو فى عدم الاستخدام على الإطلاق، مما يقوى ويعزز أسباب اعتلال الصحة.

فقد أوجدت الدراسات [1] أن تدنى الرعاية بتلك المجتمعات قد ساعد على انتشار العديد من الأمراض من أهمها: الأمراض الجلدية والتناسلية والنفسية والصدرية وسوء التغذية والأمراض المعدية والجفاف عند الأطفال. وقد ساعد هذا الانتشار للأمراض على ارتفاع نسبة وفيات الأطفال فى هذه المناطق.

ولا يرجع ذلك فحسب إلى أثر الفقر فى نقص وسوء التغذية، أو تدنى مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية وافتقار المرافق اللازمة للمسكن الصحى الملائم، ولكنه يعود أيضاً إلى طبيعة الحياة السائدة فى هذه المناطق وملاصقتها لمصادر التلوث .

فمشكلة التلوث تعد ذات خطورة بالغة فى الأحياء المتخلفة، حيث الظروف الاقتصادية المتدنية تزيد من فاعلية آثارها على الصحة العامة. والتلوث يتم عن سلوكيات خاطئة فى التعامل مع البيئة المحيطة، لأن الخلفيات الثقافية والأنماط السلوكية للسكان لم يصاحبها كثيراً من جوانب الوعى الثقافى والبيئى فإن نظرتهم تجاه استخدام المكان محدودة، هذا فضلاً عن أن قيم النظافة التى يتحلى بها السكان لم تكن بالدرجة التى تنم عن ذلك الوعى. والدليل على ذلك مظهر السيدات والنساء بالمنطقة وكذا مظهر الأطفال المتسم بالاتساخ فى البدن والثياب والمظهر، كما أن وجوه الأطفال تعلوها كميات الذباب الناقل للأمراض والعدوى دون اكتراث بما يمكن أن تسببه تلك السلوكيات من خطورة على الطفل، حيث تعد هذه المناطق مرتعاً خصباً لكثير من الأمراض المتوطنة.

ومن أهم المشكلات البيئية لهذه المجتمعات تلوث المياه؛ وذلك لعدم وجود المرافق العامة للمياه والصرف الصحى فى بعض هذه المجتمعات، فيتم استخدام الطرق والوسائل

١- عزة كريم وآخرون، مرجع سابق، ص ص ١٢٧، ١٢٨.

التقليدية للصرف الصحى، و صعوبة الحصول على المياه مما يؤدى إلى شرائها وتخزينها فى براميل مما يجعلها عرضة للتلوث، وكثير من الأسر تعتمد على على المرافق البدائية مثل طلمبات المياه التى تؤتى بالمياه الضحلة والقريبة من سطح الأرض والملوثة بمياه أحواض الصرف ودورات المياه الملاصقة لتلك المضخات، والازدحام على دورات المياه العامة وعلى نقاط الاغتسال والنظافة.

وأكثر أشكال تلوث المياه انتشارا ناتج عن فضلات البشر، فالفضلات البشرية تمثل مخاطر صحية جسيمة على الكثير ممن يضطرون إلى الشرب أو الاغتسال فى مياه غير معالجة من الأنهار والبرك [١].

فيؤدى ذلك إلى انتشار أمراض خطيرة [٢] مثل الكوليرا والملاريا وحمى التيفود والباراتيفود. والكثير من الأمراض الطفيلية بين الأطفال مثل الدوسنتاريا والإسكارس والأميبا، بالإضافة إلى حالات الحساسية والالتهابات الجلدية والأجزيما والجرب[٣].

كذلك يتأثر معدل وفيات الأطفال بمدى توافر صنابير المياه - مياه صالحة للشرب فيبلغ معدل وفيات الرضع بين سكان المنازل ذات صنابير المياه ١١٧ فى الألف فى مقابل ١٦٧ فى الألف بالنسبة لسكان المنازل التى ليست فيها صنابير للمياه، وتشير إحصاءات هيئة الصحة العالمية إلى أن أكثر من ٩٠,٠٠٠ من حالات الوفيات السنوية ترجع إلى أمراض تسببها المياه، ويحتمل بلوغ عدد الحالات غير المسجلة للأمراض التى تسببها المياه

١- البنك الدولى، التنمية والبيئة ، تقرير عن التنمية والبيئة فى العالم ١٩٩٢، أعد الترجمة العربية مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مايو ١٩٩٢، ص ٦٤.
٢- برنار جرانم تييه، مرجع سابق، ص ١٢٩.
٣- سحر حافظ، جرائم التلوث وبيئة العشوائيات بريف وحضر مصر : مع إشارة خاصة لجرائم تلوث المياه "دراسة استطلاعية"، المجلد الأول الأوراق البحثية، المؤتمر السنوى الأول، البحوث الاجتماعية المهام - المجالات التحديات، ٩ -١٣ مايو ١٩٩٩، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ص ٣٢.

مليون حالة [١] ، وتشير الإحصاءات أيضا أن نصف سكان الدول النامية يعانون من مشاكل الديدان الطفيلية نتيجة تلوث مياه الشرب [٢] .

ويعد التلوث السمعى (الضوضاء) من أهم عناصر تلوث البيئة فى مناطق التجمعات السكنية المزدحمة بالسكان حيث الورش والمحال الصناعية والأجهزة الصوتية ومكبرات الصوت، ولعب الأطفال فى الشوارع والباعة الجائلين وهى كلها ضوضاء تتسبب فى إثارة أعصاب كثير من الناس، وتصيب الكثيرين بالإرهاق وأحيانا فقدان السيطرة على ضبط النفس عند مواجهة الضجيج المحيط بهم، وصعوبة الكلام مع الآخرين والاتصال بصفة عامة، وكثرة الحوادث سواء فى العمل أو فى الطريق .

ورغم أنه لا توجد وسيلة دقيقة لتعيين نوع العلاقة بين شدة الضوضاء والآثار التى قد تحدثها فى جسم الإنسان، إلا أن هناك اتفاقا علميا عاما على أن الضوضاء العالية لها تأثيرات فى وظائف الأذن والأنف والحنجرة، وفى إفراز بعض الهرمونات فى الجسم، فضلا عن انقباض الشرايين والشعيرات الدموية، وارتفاع ضغط الدم، وزيادة ضربات القلب وزيادة سرعة التنفس، وتقلص العضلات وغيرها [٣] . وقد تسبب الضوضاء الشديدة نوعا من الصمم فى بعض الأحيان، وقد تؤدى على المدى الطويل إلى ضعف حاسة السمع أو فقدانها كليا [٤] .

وقد ثبت من دراسات [٥] على حالات لأمهات حوامل كن يعانين فى أثناء فترة الحمل من الأصوات المزعجة، أن نسبة كبيرة من مواليدهن كانت تعانى من استجابات

1- Azer, A., and El Adway, M., 1994, op.cit., p. 29.

٢- محمد السيد أرناؤوط، الإنسان وتلوث البيئة، (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٣)، ص ٣٦.

٣- أحمد عبد الرحمن النجدى وآخران، الدراسات الاجتماعية ومواجهة قضايا البيئة، ج١، (القاهرة، دار القاهرة ٢٠٠٢)، ص ص ١٦٢، ١٦٣.

٤- أحمد مدحت إسلام: التلوث مشكلة العصر، عالم المعرفة، العدد ١٥٢، الكويت، مطابع السياسة، أغسطس ١٩٩٠، ص ٢٣٤.

٥- محمد عماد الدين إسماعيل، الطفل من الحمل إلى الرشد - السنوات التكوينية (٠-٦)، ط٢، جزء١، (الكويت، دار القلم، ١٩٩٥)، ص ١٥٢.

حشوية غير عادية خاصة النوع المعروف باسم القولون الانقباضى،وزيادة حركة الجنين وكذلك عدم الانتظام فى الرضاعة والنوم غير الهادئ وكثرة البكاء والرغبة فى أن يكون المولود محمولاً وغير ذلك.

أما عن تلوث الهواء داخل المنازل نجد الروائح النتنة الصادرة من دورات المياه والدخان والأبخرة الناجمة عن استخدام وقود الكتل الحيوية داخل المنازل (مثل الخشب وروث الماشية)، تثير بالنسبة لمئات الملايين من أفقر الناس فى العالم أخطارا صحية تفوق بكثير أى تلوث خارجى فقد ثبت أن الكثير من الأمراض التى يعانى منها الإنسان مثل أمراض الجهاز التنفسى والأنفلونزا وأمراض القلب وسرطان الرئة وغيرها مصدرها الأساسى التلوث الهوائى[1] ، والأطفال والنساء هم الأشد معاناة من هذا الضرب من ضروب التلوث.

ومن الملوثات أيضا تلوث التربة والأرض، وذلك عن طريق إلقاء الروث فى الأرض أو الطرق، ووجود حيوانات ميتة عفنة ملقاة عند تقاطع الشوارع ، والبالوعات التى تطفح على الأرض[2] ، ووجود فضلات الأكل مع القمامة فى الأرض، يؤدى كل ذلك إلى عدم النظافة وسوء الحالة الصحية، ويجعل من الأرض مركزا لتجمع الحشرات الناقلة للأمراض، وكذلك يؤدى طمر النفايات فى الأرض إلى تحلل المواد العضوية وانطلاق غاز الميثان الخطر وبعض الروائح الكريهة، كما تتسرب السوائل الموجودة فى النفايات إلى الطبقات الجيولوجية حتى تصل إلى مواقع المياه الجوفية فتلوثها [3] .

ولهذا فان العوامل الاقتصادية والاجتماعية والوعى البيئى عند الناس كل ذلك يشكل أدواراً حاسمة فى السيطرة على المرض وعدم انتشاره. ولاشك أن ذلك يدعو إلى القيام

١- غريب محمد سيد أحمد وآخرون، دراسات أسرية وبيئية، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧)، ص٩٧.
٢- عبد الهادى الجوهرى وحسين رشوان، دراسات فى علم الاجتماع الحضرى، (القاهرة، بدون دار نشر، ١٩٩٤) ص ١٦٧.
٣- أحمد عبد الرحمن النجدى وآخران، مرجع سابق، ص ١٤٩.

بتطوير المناطق العشوائية والعمل على تحسين القابل منها للتحسين والتهذيب، وإزالة من استعصى عليه حل التطوير، مع الإسراع فى إدخال الشبكات البيئية الأساسية للمد بالخدمات الملائمة، ومنها على سبيل المثال العمل على زيادة تنقية مياه الشرب لخفض نسبة الأملاح الموجودة لاعتمادها على الضخ من المياه الجوفية، مع ضرورة الاهتمام بالوحدات الصحية وتدعيم ما هو موجود منها للقضاء على الأمراض التى تأخذ شكل الوبائيات المحلية نتيجة لعدم الوعى الثقافى للأهالى وتدنى المستوى الاقتصادى، وعدم الوعى بالرؤية الصحيحة تجاه الصحة والمرض.

وأن تعمل التشريعات الصحية على التمتع بأعلى مستوى صحى يمكن بلوغه بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية والحالة الاقتصادية ، وهو الأمر الذى نفتقده فى كثير منها فعلى سبيل المثال نجد نظام التأمين الصحى (ق رقم ٩٩ لسنة ١٩٩٢) والذى يشمل جميع طلاب المدارس من أطفال الرياض وحتى الثانوى، يحدد اشتراك سنوى لطلاب المدارس الحكومية، وأن يساهم الطلاب فى ثمن الدواء خارج المستشفى بواقع الثلث، عدا حالات الأمراض المزمنة فيعطى الدواء مجانا[١]، وقد تلاه صدور قرار رقم ١٥ لسنة ١٩٩٣، والذى قرر أن يتم تحصيل الرسوم فى موعد أقصاه شهر[٢] ، ثم صدر قرار رقم ١٦ لسنة ١٩٩٣ والذى نص أن لا تصدر بطاقة الانتفاع بخدمة التأمين الصحى إلا بعد سداد الاشتراك [٣]

ومن كل ما سبق ذكره يمكن أن نستخلص بأن قضية "النمط السكنى" واحدة من القضايا الحيوية والملحة المثارة أمام المخطط، والمنمى، ومتخذ القرار بالمجتمعات عموما والمتخلفة منها على وجه الخصوص، حيث يعد المسكن مؤشراً حقيقياً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفرد والجماعة والمجتمع.

١- وزارة الصحة، قانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٩٢، مرجع سابق.
٢- وزارة الصحة، قرار رقم ١٥ لسنة ١٩٩٣، بشأن تحصيل اشتراكات التأمين الصحى من طلاب المدارس، الوقائع المصرية عدد ٣٠ فى ٤ فبراير سنة ١٩٩٣، ص ١٧.
٣- وزارة الصحة، قرار رقم ١٦ لسنة ١٩٩٣، بشأن تحديد بيانات وطريقة إصدار وتداول بطاقة الانتفاع بالتأمين الصحى لطلاب المدارس، الوقائع المصرية عدد ٣٠ فى ٤ فبراير سنة ١٩٩٣، ص ١٩.

وعلى الرغم من أن النمط السكنى يمثل الإطار المباشر الذى يجسد الظاهرة، إلا أنه لا يمنحها المضمون والمعنى ولا يشخص الواقع الفعلى لطبيعتها، فهى ظاهرة مركبة ومعقدة فليس من المنطقى أن ترى من منظور واحد مهما بلغ من أهمية وحيوية. فمعظم الدراسات التى أجريت على مناطق تلك الظاهرة كانت مجرد وصفية، إما لحالة السكن أو الخدمات بالمنطقة، ودراسة النمط الاجتماعى والعوز المادى، ولكى نصل إلى عمق المشكلة لابد من الإجابة على عدة تساؤلات تدور حول إذا ما تم بناء المساكن الراقية وتجهيزها بكافة المرافق والخدمات لهؤلاء الأفراد وأعطوا قدراً يسيراً من المال، فهل يماثل نمط سلوكهم الأسر المتحضرة؟. ومن دراسة سمات المناطق العشوائية وخصائصها بالمبحث الأول تأتى الإجابات -على الرغم من وجود بعض الإيجابيات- بوجود العديد من السلبيات المتوقعة والتى يكون مفادها نحو ضرورة التوجه إلى كيفية إعادة بناء الإنسان كفرد فى هذه المناطق لاستحثاث مابه من كوامن وبواعث تجعله يرقى ويتحضر بما يقدم إليه من خدمات ووسائل ويحافظ على نمط العيش الكريم له ولمجتمعه، فالاهتمام فقط بتأهيل المسكن فى حد ذاته أو المنطقة بصفة عامة يكون بمثابة تجميل الجسد والروح بالية. وهنا تبدو الأهمية نحو التعرف إلى الإيجابيات الموجودة بالمناطق العشوائية للاستفادة منها وتدعيمها وصقلها، والوقوف على السلبيات لوضع الحلول الجذرية التى تعمل على محوها وإزالتها.

الآثار السلبية والإيجابية المترتبة على النمو العشوائى:

وجدير بالذكر أن الآثار السلبية للنمو العشوائى تم التعرف إليها والوصول لها من خلال نتائج الدراسات التى أجريت على تلك المناطق حيث كانت أهم فروضها وتدور حولها تساؤلاتها، حيث صورت تلك المناطق بدعوة لليأس والتشأوم. ولكن من خلال تلك الدراسات ونتائجها يمكن استنباط بعض الحقائق والمظاهر والسلوكيات الحميدة حيث

يمكن التوقف عندها، وتجعلنا نصرح بأن تلك المناطق هى أيضاً بمثابة دعوة للتفاؤل والأمل، فهى فى حاجة إلى المجهودات الحكومية والمجتمعية لترقى بنفسها ويمكنها المشاركة بل وبضلع كبير فى عمليات التنمية المبتغاة لما تحويه من قوى بشرية هائلة ولها من الأيدى ما يمتد إلى كل القطاعات والصناعات، ويؤهلها على ذلك الصبر والمثابرة فى سبيل الاسترزاق. وهو ما يدفعنا إلى ذكر بعض لآثار السلبية للنمو العشوائى، يليها تلك الخصال والقوى الحميدة بالتجمعات العشوائية أو ما يمكن أن نورده تحت ما يسمى بالآثار أو المردود الإيجابى للنمو العشوائى.

أولاً: الآثار السلبية فى عمليات النمو العشوائى:

- أدت ظاهرة الاعتداء على أملاك الدولة إلى عرقلة مشروعات الاستصلاح التى تستهدف زيادة الرقعة الزراعية، والتى تعد دعامة أساسية للأمن الغذائى. فقد ورد فى خطة الإسكان عام ١٩٧٩ أن النمو العشوائى يلتهم حوالى ٦٠ ألف فدان سنويا من الأراضى الزراعية، وإذا استمر هذا المعدل إلى سنة ٢٠٠٠ فإن الأراضى الزراعية المفقودة ستكون حوالى ٢٠٪ من جملتها [١].
- تتمثل الآثار الاقتصادية فى إهدار المال العام نتيجة البناء بصورة رديئة، والارتفاع فى أسعار الأراضى.
- تشكل هذه المناطق عائقاً بالنسبة لنمو المدينة وامتدادها بحيث يصعب معه توجيه الامتداد العمرانى إلى الوجهة السليمة.
- نمو وتضخم المدن عن كل الحدود المعقولة تنجم عنه مشكلات إدارية تشكل أعباء ضخمة، سواء على السلطة المحلية أو على الحكومة المركزية التى يتعين عليها التصدى لمعالجتها.

١- ميشيل فؤاد جورجى، مرجع سابق، ص ٨.

- لقد ساعد الخروج الريفى الحضرى على تأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، تلك التى تنتج عن استبدال العمالة الريفية بمتعطلين حضريين.
- قرى كثيرة تفرغ تماما من سكانها لدرجة لا تستطيع عندها تلك القرى أن توفر التمويل اللازم لإنشاء الخدمات الجديدة وتصبح التنمية الريفية عندئذ هدفاً بعيد المنال بل تتناقص الموارد وتتعدد العقبات أمام النهوض الاجتماعى أو الاقتصادى.
- تمارس المحال التجارية أعمالها دون الحصول على تصريح رسمى.
- السبب المباشر لتحرك أجهزة الدولة لمواجهة العشوائيات هو ثبوت مدى خطورة هذه المناطق المهملة فى إفراز وحضانة وتشجيع وإيواء الأفراد المطلوبين للجهات الأمنية وبذلك تعتبر مفارخ للجريمة. فتعد مأوى للانحراف كتجارة المخدرات، الجنس، التطرف وغير ذلك من الانحرافات السلوكية.
- عشوائيات البناء، وغياب التخطيط ، ليس الخطر الوحيد للعشوائيات، فهذه المناطق بما فيها من سلوكيات شاذة، تنعكس بوضوح على السلوك العام بالشارع المصرى، لأنها تتخطى حدود العشوائيات إلى ما حولها من مناطق حضرية أثناء تعامل أبناء العشوائيات مع جيرانهم فى الأحياء الأخرى.
- التجمعات العشوائية تعتبر البؤرة الأولى الأساسية المفرزة والمستقبلة لأولاد الشوارع فغالبية هؤلاء الأطفال ينتشرون ويولدون ويعيشون فى هذه التجمعات.
- تعتبر هذه المناطق محضناً للجراثيم تنتقل فيها العدوى بين سكانها بسرعة وسهولة نتيجة للانخفاض الشديد فى مستوى البيئة حيث الازدحام والسلوكيات الخاطئة.
- ارتفاع معدل التزاحم وانتشار الذباب والفيروسات يؤدى إلى نقل العدوى بسرعة وسهولة بين أفراد الأسرة، والجيران، مما يساعد على انتشار بعض الأمراض الصدرية والجلدية.

- تعد هذه المناطق مناطق تلوث بيئى تنتشر بها العديد من الأمراض التى تنقل للمناطق المجاورة، مما يؤدى إلى إهدار قدر كبير من المال لمعالجة المرضى ومحاربة انتشار الأمراض، بالإضافة إلى ضعف الإنتاج القائم على الأفراد.
- نقص الوعى البيئى كتكدس المخلفات واستخدام وسائل ومواقد بدائية وعدم الاهتمام بقدم المسكن وتدهوره مما يؤدى إلى حدوث بعض الكوارث والحوادث كالحرائق وانهيارات المبانى، وعليه فقدان جزء كبير من مقومات ومقدرات تلك المجتمعات وإصابة الأفراد أو فقدانهم.

ثانياً: الآثار الإيجابية (المردود الإيجابى) للنمو العشوائى:

- يمثل الإسكان العشوائى حلاً ذاتياً يلجأ إليه الأفراد لمعالجة مشاكلهم التى تعجز الدولة بمواردها المحدودة عن حلها فهو توسع إسكانى أمام عجز قائم. فيسهم السكن العشوائى بدور كبير فى توفير الوحدات السكنية لذوى الدخول المحدودة وخاصة إذا ما تم التحسين والتطوير للمسكن والبيئة المحيطة به، وتخفيف حدة الطلب على الوحدات السكنية الناجمة عن الزيادة السنوية فى تعداد السكان، ولولا دخول هذا القطاع الإسكانى غير الرسمى لكان هناك نقصاً خطيراً فى قطاع الإسكان.
- تمثل المناطق العشوائية مراكز استقبال المناطق الحضرية للمهاجرين من الريف وكلهم من غير المهرة والأميين الباحثين عن فرص عمل، توفر مختلف أنواع العمل العائلى وتقيم بعض الصناعات فى المساكن العائلية، توفر أسساً من الرعاية الاجتماعية من خلال البحث عن عمل وعند الوقوع فى المأزق، وتشجع على قيام صناعات صغيرة فى مجال الإسكان.
- تمثل مناطق الإسكان العشوائى قدرات وإمكانيات ضخمة للأفراد سواء فى عملية تمويل الإسكان أو التنظيم أو إدارة البناء.
- تعطى مناطق الإسكان العشوائى انطباع عن قدرات الأفراد على حل مشاكلهم دون أى مساعدة من الحكومة على الرغم من مواجه هذه المناطق بالرفض التام من قبل السلطات مع محاولات الإزالة ومنع توصيل المرافق لها.

- تحتوى تلك المناطق على عصب الأمة من الأيدى العاملة التى يمكن استثمار الإمكانات المختلفة لها وتدريبها لتكون عوناً لتنمية المجتمع بصفة عامة.
- تبرز مظهر من مظاهر الاعتدال والحكمة حيث تفضل الأسر الفقيرة السكن فى الأكواخ الحقيرة فى سبيل تأمين الحاجة من الغذاء لهم ولمن يعولون. ويعتبر هذا الأمر حالة من حالات التناقض فى الوسط الحضرى بين قلة من الأغنياء يستثمرون مدخراتهم فى بناء مساكن فخمة وأكثرية من الفقراء لا يخصصون للسكن إلا الحد الأدنى الذى يضمن لهم مأوى بسيط.
- على المستوى الاجتماعى تعتبر مدن الصفيح مجالا للتعاون المتبادل ولتقوية العلاقات الإنسانية التى يمكن لقرويين المهاجرين أن يعيشوا فى ظلها، فكل أفراد الأسرة يتعاونون لزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة.
- يتمتع مجتمع تلك المناطق بدرجة عالية من التعاون والتكافل الذى تفرضه طبيعة الحياة فى المجتمع العشوائى لمواجهة أزمات الحياة الاقتصادية ومعاناتها فى ظل عمل غير دائم ودخل غير ثابت لرب الأسرة، حيث تتكون شبكات عديدة من المعونة المتبادلة على أساس القرابة أو الجوار. ويظهر هذا التعاون فى صور عديدة كتبادل بعض الأطعمة البسيطة التى تصنعها السيدات منزليا، وبعض أنواع الكحك فى المواسم والأعياد، كما تقوم بعضهن برعاية زوجة وأطفالها فى غياب زوجها المسافر للعمل بالخارج [1] ، حتى ولو كانت هذه الرعاية معنوية وليست مادية، نظرا لضيق ذات اليد لمعظم الأسر. وعندما يتبين وقوع حالات الإصابة بالمرض لدى أحد أفرادها فإنها تبادر بإعادة تكييف العلاقات داخل الأسرة وجماعات الجوار، فتعيد توزيع الواجبات والمسئوليات العائلية إذا ما كان المريض بالغا [2] ، ويظل دائما محور اهتمام الأسرة، وتسعى من وراء ذلك إلى تحقيق هدف العلاج ورفع الروح المعنوية لدى المريض حتى يعجل له بالشفاء.

١- محمد الجوهرى، وسعاد عثمان، مرجع سابق، ص ٢٣٢.
٢- محمد عباس، مرجع سابق، ص ٢٢٤.

أما وقد حددنا كثيرا من إيجابيات وسلبيات تلك المناطق، فعلى التربية أن تدفع إيجابيات تلك المناطق وتعمل جاهدة على الإفادة منها والعمل على تهذيبها وتطويرها ضماناً لوجودها واستمرارها، وأن تتخذ السلبيات أهدافا لابد أن تصوب إليها سهامها حتى تقضى عليها والعمل على محو آثارها، وفى مظلة الإيجابيات ومحاربة وتلاشى السلبيات تدفع التربية أمامها المجتمع راكضا مسافة التخلف والتدنى الحضرى.

فالتشخيص الجيد لأى من ظواهر المجتمع يعد نقطة الانطلاق الحقيقية نحو الفهم الصحيح والإدراك الشامل للجوانب كافة، ومن ثم الوقوف على المشكلات والسلبيات واستخدام الأسلوب العلمى لتصور إمكانية اقتراح الحلول المناسبة المطروحة لمواجهتها.

والعرض السابق لسمات المناطق العشوائية يدل على أن هناك مشكلات ومخاطر ينعكس مردودها القاتل على المجتمع، فالفرد الهامشى الواحد يمكن أن يتسبب فى الأذى لمئات الأسر. ويبدو لنا مدى قصر نظر الكثير من السياسات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة فالتقتير فى الأنفاق العام فى ميدان إسكان الفقراء فى مصر وكف النظر إلى مشكلاتهم، قد يدفع المجتمع كله ثمنا باهظا له، ومن هنا وجوب التنبيه والتحذير، فهذه الفئة يصيبها العطب بزيادة المعاناة وتراكمها يوما بعد يوم، والعطب يؤدى إلى التشوه الذى يعود ضرره على الفرد والجماعة. وهذا التشوه سوف يصل إلى أقصى مداه إذا ما ترك الأمر دون النظر إليه بواقعية، حيث من العبث أن ينظر إلى تلك المجتمعات كأفراد فالنظرة الثاقبة ترى أنهم آباء وأمهات مسئولون عن أجيال جمة من أطفال مصر يصيبهم ما أصاب آبائهم. وحتى تعظم الفائدة من الدراسة الحالية فقد رأينا ضرورة إلقاء الضوء على أوجه الرعاية التى ينبغى اتباعها وتقديمها للطفل وما يترتب على القصور فيها من مشكلات حتى تكون عوناً لواضعى خطط تطوير تلك المناطق بصفة عامة والمسئولون عن رعاية الطفولة بصفة خاصة وهو ما يشتمل عليه الفصل التالى من الدراسة.